تغاير الصفات الإلهية

فيما بينها بين المثبتين والنافين

دراسة تحليلية

إعداد

د/ سعيد أحمد عيد حسن

قسم العقيدة والفلسفة

كلية أصول الدين

جامعة الأزهر – مصر

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

تغاير الصفات الإلهية فيما بينها بين المثبتين والنافين دراسة تحليلية

سعيد أحمد عيد حسن
قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر مصر.
البريد الإلكتروني : saidragab.2011@azhar.edu.eg

الملخص:

إذا كانت المسائل العقدية تتسم بالصعوبة أحياناً، والدقة أحياناً أخرى، فلا شك أن ما يتعلق منها بالذات الإلهية قد يوسم بالأمرين على السواء.

ومن هذه المسائل مسألة التغاير في الصفات الإلهية بين المثبتين والنافين التي كان من حظها الصعوبة والدقة.

علما بإن هذه المسألة إنما تتفرع عن أخرى هي مسألة العلاقة بين الذات والصفات، وبما أن مسألة العلاقة بين الذات والصفات من المسائل التي شاع الخلاف فيها بين أهل السنة والمعتزلة، ومسألة التغاير بين الصفات الإلهية متضمنة في سياقاتها فقد كان من الملح التقديم ببحث عن المسألة الأولى، ثم ثنيت بعد ذلك ببحوث أخرى عن مسألة التغاير، تناولت فيها خطورة المسألة مع ما يتعلق بمفهوم التغاير نفسه عند المتكلمين، وتابعت ذلك بآراء المتكلمين في المسألة، ثم ذكرت الرأي المختار.

وقد انتهى الرأي المختار عند عدم تكفير أحد الطرفين للآخر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى التوقف والتسليم.

التوصيات: أوصي بدراسة المباحث الكلامية التي تبين السماحة الفكرية لدى علماء الكلام.

الكلمات المفتاحية: التغاير، الذات، الصفات، الماهية، الحقيقة.

The heterogeneity of the divine attributes among themselves between the confirmed and the navigated - an analytical study

Saeed Ahmed Eid Hassan
Department of Theology and Philosophy, Faculty of Fundamentals of Religion, Al-Azhar University, Egypt.
Email : saidragab.2011@azhar.edu.eg

Abstract:

If doctrinal matters are sometimes difficult, and sometimes precise, there is no doubt that those concerning the divine self may be marked by both .

One of these issues is the question of the heterogeneity in the divine attributes between the proven and the nafil, which was fortunate to be difficult and accurate .

Note that this issue is only a branch of the other is the issue of the relationship between the self and attributes, and since the issue of the relationship between the self and attributes of the issues that were commonly disputed between the Sunnis and the Mu'tazila, and the issue of heterogeneity between the divine attributes included in their contexts, it was urgent to present a research on the first issue, and then dissuaded by other research on the issue of heterogeneity, in which I dealt with the seriousness of the issue with regard to the concept of heterogeneity itself among the speakers, and followed up with the views of the speakers on the issue, Then I mentioned the chosen opinion.

The chosen opinion ended when one of the parties did not atone for the other, on the one hand, and on the other hand, stop and surrender.

Recommendations: I recommend studying theological investigations that show the intellectual tolerance of theologians.

Keywords: heterogeneity, self, qualities, essence, truth.

مقدمة:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد ؛

فعلم الكلام هو علم أصول الدين، وإذا كان هو أصول الدين، فغيره من العلوم الدينية يعتبر عيال عليه، وإذا كان بهذا الوصف، فلابد أن يحتوي من المسائل الأصلية والمسائل الفرعية، وأن اتصفات الله تعالى بصفات هي: معان –عند السادة الأشاعرة– قائمة بذاته تعالى –ومنها القدرة والإرادة والعلم والحياة وغيرها– وأنها من أهمات مسائل علم الكلام، ولكن اختلف هل هذه الصفات زائدة على الذات أم ليست زائدة على الذات، فمن قال إنها زائدة على الذات كما هو مقرر عند السادة الأشاعرة اختلفوا في كونها متغايرة فيما بينها أم ليست متغايرة فيما بينها، ونباءً على هذا فتعتبر مسألة تغاير الصفات فيما بينها متفرعة عن مسألة أخرى – خلافية– بينهم وبين المعتزلة، وعلى هذا فأصل المسألة والذي حدث فيها خلاف بين أهل السنة وبين المعتزلة هي مسألة زيادة الصفات على الذات أو عدم زيادتها، ثم تفرع عن هذه المسألة مسألة تغاير الصفات فيما بينها.

ملاحظة: القول في مسألة تغاير الصفات يختلف عن مسألة أخرى وهي –قد تتشابه معها من حيث الوصف العنواني فقط– مسألة التغير في الصفات، فتلك مسألة وهذه أخرى، والقول فيهما مختلف، وسوف يأتي الحديث إن شاء الله تعالى عن معنى التغاير.

أسباب اختيار الموضوع

تعتبر مسألة التغاير بين الصفات الإلهية فيما بينها من المسائل الدقيقة، والتي لم تحظ بكثير اهتمام من المتكلمين -كمسألة زيادة الصفات- فكانت تظهر في ثنايا حديث المتكلمين عن مسألة زيادة الصفات، فلذلك أردت:

أولا: أن أجلي هذه المسألة مع بيان الرأي الراجح فيها.

ثانيا: أن بعض المتكلمين قد وصف مخالفه في هذه المسألة بوصف الفكر.

ثالثا: أن أبين أن المسألة لا يتعلق بها تكفير، فالمسألة لا تعدو أن تكون مسألة في الفروعيات وليست في الأصول.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث من أن هناك بعض المتكلمين قال بالتغاير بين الصفات الإلهية، وهذا قد يؤول في النهاية إلى القول بتعدد القديم، وهناك -في المقابل- من قال بعدم التغاير وهو ما قد يعني نفي زيادة الصفات، ولو ضمنيا.

ملاحظة: لم أجد في الدراسات السابقة مَن تناول هذه المسألة في بحث مستقل، بيد أنها قد عرضت في ثنايا بعض الكتب القديمة، كما قد أشرت إلى ذلك في أسباب اختيار الموضوع.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي، فحللت الآراء وقارنت بينها أحيانا، وأحيانًا أخرى انتقد بعض الآراء استنادا للدليل.

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى مقدمة اشتملت على: أسباب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث، ومنهج البحث المتبع، وإلى خاتمة: ذكرت فيها ما انتهى له البحث من نتائج، ومن هذه النتائج: أن المسألة فرعية وليست أصلية، ومنها أن التغاير بين الصفات ثابت قطعا في المفهوم، ومنها كذلك أن المتكلمين يرفضون التغاير من حيث الهوية، وغيرها من النتائج، وإلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: في أصل المسألة (زيادة صفات الذات أو عدم زيادتها بين أهل السنة والمعتزلة).

المبحث الثاني: القول في الغيرين ومدى خطورة القول بتغاير الصفات أو عدم تغايرها.

المبحث الثالث: اختلاف الآراء في المسألة.

المبحث الرابع: الرأي المختار في مسألة تغاير الصفات الإلهية فيما بينها.

المبحث الأول

أصل المسألة

(زيادة الصفات على الذات

أو عدم زيادتها بين أهل السنة والمعتزلة)

المبحث الأول

أصل المسألة (زيادة الصفات على الذات أو عدم زيادتها بين أهل السنة والمعتزلة).

تمهيد:

أولًا: تعتبر مسألة تغاير الصفات الإلهية فيما بينها مسألة متفرعة عن مسألة أخرى هي: مسألة زيادة الصفات على الذات أو عدم زيادتها، فمن قال بزيادة الصفات على الذات، طرأ لهم سؤال آخر وهو: إذا كانت الصفات الإلهية زائدة على الذات؛ فهل هي متغايرة فيما بينها، أم ليس هناك تغاير بينها؟!

وبناءً على هذا: فتعتبر مسألة زيادة الصفات على الذات أو عدم زيادتها هي الأصل الذي انبى عليه مسألة تغاير الصفات فيما بينها، ولهذا كانت هناك حاجة للتقديم ببحث عن علاقة الصفات بالذات أولًا.

ثانيًا: تعتبر العلاقة بين الذات والصفات بين أهل السنة والمعتزلة من المسائل التي احتدم حولها الخلاف.

فالمعتزلة يقررون عدم زيادة الصفات على الذات خوفًا من الوقوع فيما يسمى بتعدد القدماء، وهو لا يصح إلا أن يكون واحدًا فقط.

وأهل السنة يقررون زيادة الصفات على الذات مثبتين لمفاهيم مغايرة للذات، ونافين أيضا في ذات السياق تعدد ذوات قديمة، وهو لا يتعارض مع تعدد المفاهيم القديمة.

تفصيل المذاهب:

أولا تفصيل رأي المعتزلة:

يرى المعتزلة أن ذات الله تعالى قديمة، وحرصوا على تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث، فنفى أوائلهم الصفات، وهذا ما قد قرر نسبته (الشهرستاني) [١] إلى (واصل بن عطاء) [٢]: أنه ذهب إلى "القول بنفي صفات الباري تعالى من العلم والقدرة والإرادة" [٣] وغيرها، واعتبر أن هذه إحدى القواعد التي يدور عليها مذهب الاعتزال، وقد وصف (الشهرستاني) في ذات السياق عبارة (واصل بن عطاء) بأنها: "غير

---

(١) (٤٧٩- ٥٤٨هـ = ١٠٨٦- ١١٥٣م). محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني: كان مطلعا على مذاهب المتكلمين والفلاسفة، ومتكلم على مذهب الإمام الأشعري، ويلقب بالأفضل. ولد في شهرستان (بين نيسابور وخوارزم)، صنف كتب منها: "نهاية الإقدام"، وكتاب "الملل والنحل". انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٩٢) ط/ ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م الناشر: دار الحديث- القاهرة، الأعلام لخير الدين الزركلي (٦/ ٢١٥) ط/ ٢٠٠٢ م، الخامسة عشر، الناشر: دار العلم للملايين، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١٠/ ١٨٧) الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ.

(٢) (٨٠ - ١٣١ هـ) (٦٩٩ - ٧٤٨ م) واصل بن عطاء المعتزلي، المعروف بالغزّال (أبو حذيفة)، متكلم، أديب، خطيب، بليغ، شاعر. ولد بالمدينة، ونشأ بالبصرة، وإليه تنسب المعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري، ومنهم طائفة تنسب إليه وتسمى الواصلية، من آثاره: معاني القرآن، أصناف المرجئة، السبيل الى معرفة الحق، طبقات أهل العلم والجهل، والخطب في التوحيد والعدل. انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٧٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي (٢/ ١٣٦)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط/ الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، معجم المؤلفين (١٣/ ١٥٩).

(٣) الملل والنحل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (١/ ٤٥)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط/ سنة ١٤٠٤هـ، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

نضيجة" [١] مما يوحي بالنضج أو بالتطور الذي طرأ على المذهب بعد مؤسسه الأول.

وقد بدأ التطور يحدث عندما ذهب المعتزلة إلى التسوية بين ذات الله تعالى وصفاته[٢]، فصفاته عين ذاته، فالله تعالى عالم بذاته وليس بصفة قائمة بذاته تسمى صفة العلم، وقادر بذاته وليس بصفة قائمة بذاته تسمى صفة القدرة، وهكذا، وقد دفعهم إلى ذلك –في زعمهم– إرادة تحقيق كمال التوحيد من ناحية، مع إثبات الأخصية في أوصاف الله تعالى، وهي القدم من ناحية أخرى، ويكأنهم أرادوا أن يفروا من فكرة الأقانيم [٣]، فوقعوا في محذور وهو نفي الصفات ، ويلاحظ (الغزالي) [٤] أن هناك تقارب بين المعتزلة والفلاسفة فقال: "ولقد قرب مذهب أرسطا

(١) المصدر نفسه، نفس الصفحة.
(٢) انظر: الآمدي وآراؤه الكلامية للأستاذ الدكتور حسن عبد اللطيف الشافعي ص٢١٤، ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م، دار السلام للطباعة والنشر.
(٣) انظر: فلسفة المعتزلة (فلاسفة الإسلام الأسبقين) للدكتور/ البير نصري نادر (١/ ٣٧)، ط/ الأولى سنة ١٩٦٧م، دار نشر الثقافة.
الأقانيم جمع أقنوم وهو في اللغة بمعنى: الأصل، وعند النصارى: ثلاث صفات من صفات الله تعالى، وهي العلم والوجود والحياة، وعبروا عن الوجود بالآب، وعن الحياة بروح القدس، وعن العلم بالكلمة، انظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (١/ ٢٤٨)، تحقيق: د/ على دحروج، ط/ الأولى سنة ١٩٩٦م، الناشر/ مكتبة لبنان ناشرون بيروت.
(٤) انظر: المنقذ من الضلال لحجة الإسلام الغزالي ص١٥٠، تحقيق: الدكتور/ عبد الحليم محمود، الناشر: دار الكتب الحديثة، مصر، بدون تاريخ، وكما يشير زهدي جار الله في كتابه المعتزلة ص٦٣.
(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ) (١٠٥٨ - ١١١١ م) محمد بن محمد بن محمد بن احمد الطوسي الشافعي، المعروف بالغزالي (زين الدين، حجة الاسلام، أبو حامد) حكيم، متكلم فقيه، أصولي، صوفي، مشارك في أنواع من العلوم. له تصانيف كثيرة منها: إحياء علوم الدين، الحصن الحصين في التجريد والتوحيد، تهافت الفلاسفة، الوجيز في فروع الفقه الشافعي، والمستصفى في أصول الفقه. انظر: طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (٦/ ١٩١) وما بعدها، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط/ الثانية، ١٤١٣هـ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧) وما بعدها، معجم المؤلفين (١١/ ٢٦٦).

طاليس فيها من مذاهب الإسلاميين" [١]، إلا أنهم "مختلفون في التفصيل" على حد وصف (الشهرستاني) [٢].

ولكن رأي المعتزلة لم يكن على تلك الوتيرة من أن الله عالم بذاته قادر بذاته وهكذا، فهناك من خالف، فخرج بفكرة تكاد تكون مختلفة، مثل (أبا الهذيل العلاف) [٣] الذي ذهب إلى أن "علم الله هو الله، وأن قدرته هي هو"[٤] ، حتى قال (ابن الراوندي) [٥] معلقًا عليه: "فكأن الله على قياس مذهبه علم وقدرة، إذ كان هو العلم والقدرة"! [٦]، وقد سخر

(١) انظر: المنقذ من الضلال لحجة الإسلام الغزالي ص١٥٠، تحقيق: الدكتور/ عبد الحليم محمود، الناشر: دار الكتب الحديثة، مصر، بدون تاريخ.

(٢) نهاية الإقدام في علم الكلام لمحمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني ص٥٦، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط/ الأولى /١٤٢٥ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، وانظر كذلك: المعتزلة لزهدي جار الله ص٦٣.

(٣)(١٣٥ - ٢٣٥ هـ = ٧٥٣ - ٨٥٠ م) محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، مولى عبد القيس، أبو الهذيل العلاف: من أئمة المعتزلة، من تصانيفه: كتاب يعرف بميلاس، وكان ميلاس رجلا مجوسيا فأسلم. سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٢٩) وما بعدها، انظر: الأعلام (٧/ ١٣١، ١٣٢)، معجم المؤلفين (١٢/ ٩٢).

(٤) الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد لأبي الحسين عبد الرحيم الخياط المعتزلي ص٧٥، تقديم وتحقيق: الدكتور/ نيبرج أستاذ بجامعة أبسالة السويد، ط/ الثانية سنة ١٩٩٣م، مكتبة الدار العربية للكتاب مصر، أوراق شرقية بيروت، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي ص١٨٣، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له: الدكتور/ عبد الكريم عثمان، ط/ الثالثة سنة ١٩٩٦م، الناشر/ مكتبة وهبة.

(٥)(٢٠٥ - ٢٩٨ هـ = ٨٢٠ - ٩١٠ م) أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو الحسين الراوندي، أو ابن الراوندي: فيلسوف مجاهر بالإلحاد، وله مجالس ومناظرات مع جماعة من علماء الكلام، وقد انفرد بمذاهب نقلوها عنه في كتبهم، له مصنفات كثيرة منها: فضيحة المعتزلة، التاج الزمرد، ونعت الحكمة. انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٤/ ٧)، الأعلام (١/ ٢٦٧)، معجم المؤلفين (٢/ ٢٠٠).

(٦) السابق نفسه، نفس الصفحة.

(الأشعري) من مقولته تلك فقال: "وأُلْزِم –العلاف–، فقيل له: إذا قلت: إن علم الله هو الله! فقل: يا علم الله اغفر لي وارحمني! فأبى ذلك" [١].

وقد أراد (الخياط) [٢] أن يعتذر (للعلاف) عما ذهب إليه بأنه: لا يعدو أن يكون خطأ في التعبير أو اللفظ، وانتهى الحال بـ(الخياط) أن لف على عبارة (العلاف) حتى عاد بها إلى الخطوط العامة لمذهب المعتزلة في قضية الصفات من أنها نفس الذات، وإليك نص عبارة (الخياط) قال إنه: "لما صح عنده –العلاف– أن الله عالم في الحقيقة، وفسد عنده أن يكون عالمًا بعلم قديم .. وفسد عنده أن يكون عالما بعلم محدث .. صح أنه عالم بنفسه، ثم وجد القرآن قد نطق بأن له علمًا .. وإنما هذا غلط في اللفظ فقط"[٣]، ويرى (الخياط) أن لقول (العلاف) هذا نظائر عند أهل التوحيد –المعتزلة–، فمثلًا: أهل التوحيد يقولون: إن (وجه الله) هو (الله)؛ وذلك لأنه تعالى قد ذكر الوجه في القرآن في قوله تعالى: (إنما نطعمكم لوجه الله)، وقد فسد أن يكون لله وجه هو بعضه، أو وجه صفة له قديمة معه، فلم يبق إلا أن يكون وجهه "هو"، كما يقال: "هذا وجه الأمر" و"هذا وجه الرأي" يعني أن: هذا هو الأمر نفسه، وهذا هو الرأي

(١)الإبانة عن أصول الديانة للشيخ الأشعري ص١٤٤، وانظر كذلك: ص١٢٤، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ، الناشر: دار الأنصار – القاهرة، وانظر: هوامش على العقيدة النظامية "لإمام الحرمين الجويني" للأستاذ الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي ص١٣٩، ط/ سنة ٢٠٢١م، بمطابع الأزهر الشريف.

(٢)(كان حيا قبل ٣٠٠ هـ) (٩١٢ م) عبد الرحيم بن محمد بن عثمان (أبو الحسين ابن الخياط)، من شيوخ المعتزلة ببغداد، تنسب إليه فرقه منهم تدعى الخياطية، له من الكتب: الانتصار في الرد على ابن الراوندي، الاستدلال. انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٣٤)، (٥/ ٢١٣).

(٣) الانتصار ص٧٥ .

نفسه، فلما كان الأمر على هذا النحو فسد أن يقال: "إن الله وجه"، و"إن الأمر وجه" و"إن الرأي وجه"، وعلى هذا يصح أن يقال: إن علم الله هو الله، كما تقولون أنتم إن وجه الله هو الله، وفسد أن يكون علما بمثل ما فسد عندكم أن يكون وجها [١].

تعقيب:

وبناءً على تحليل (الخياط) فإنه قد رأى أن (العلاف) قد خانه التعبير لفظًا، وإن كان يصح معنى، كما هو عند أهل التوحيد تمامًا بتمام، فإذا كان القول بأن: "الله وجه" فاسد لفظًا صحيح معنى، فكذلك قول: (العلاف) الله علم، فاسد لفظًا، وإن كان معناه صحيح.

ويترتب على تحليل (الخياط) أن ما يلزم (العلاف) في الظاهر ليس بلازم، فما ذهب له (البغدادي)[٢] من أنه يلزم على ما ذهب له (العلاف) من أنه حينئذ "يكون الله تعالى علما وقدرة، ولو كان هو علمًا وقدرةً لاستحال أن يكون عالمًا قادرًا؛ لأن العلم لا يكون عالما، والقدرة لا تكون قادرة، ويلزمه أيضًا: إذا قال إن علم الله هو الله، وقدرته هى هو، أن يقول إن علمه هو قدرته، ولو كان علمه قدرته لوجب أن يكون كل معلوم له مقدورًا له، وهذا يوجب أن يكون رأيه مقدورا له؛ لأنه معلوم له"[٣].

---

(١) انظر: الانتصار ص٧٦ .

(٢)(٠٠٠ - ٤٢٩ هـ = ٠٠٠ - ١٠٣٧ م) عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور: عالم متفنن، من أئمة الأصول. كان صدر الإسلام في عصره. ولد ونشأ في بغداد، ورحل إلى خراسان فاستقر في نيسابور. من تصانيفه: أصول الدين والناسخ والمنسوخ وتفسير أسماء الله الحسنى وفضائح المعتزلة والفرق بين الفرق. انظر: طبقات الشافعية (٥/ ١٣٦) وما بعدها، الأعلام (٤/ ٤٨).

(٣) الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر البغدادي، ط: الثانية، ١٩٧٧م، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، وانظر أيضا: المعتزلة ص٦٥.

فليس يلزم ما ذهب له (البغدادي)، فَرَأْيُ (الخياط) لا يعدو أن يكون خطأ في الظاهر[١]، أو في اللفظ، فبالتالي ما أُلزم به ليس بلازم، وقد يكون (البغدادي) نفسه لاحظ ذلك دون التنبيه عليه، ومما يدلل على ذلك أنه كان يتعقب (الخياط) في اعتذاراته عن (العلاف)؛ لكنه في هذه المسألة لم يتعقب (الخياط)، مما يوحي بأن اعتذار (الخياط) عن (العلاف) في هذه المسألة وجيه –عند (البغدادي)– على أقل تقدير.

ولكن هل بهذا التخريج الذي خرَّج به (الخياط) رأي (العلاف) يكون وصل إلى ما في جعبته حقيقة؟ يعني هل هذا هو ما قصده (العلاف) على الحقيقة؟ أم أن هذا يعتبر من التقوُّل على رأي (العلاف)، وأن (العلاف) إنما يقصد عين ما عبر عنه بلفظه ومعناه من أن الله تعالى له علم هو الله، وأن قدرته هي هو؟

فإن كان قَصَدَهُ بعينه فقد لزمه ما ألزمه به (البغدادي) وغيره [٢]، وإن صح تفسير (الخياط) له، فيعتبر رأي (العلاف) حينئذ مرحلة متوسطة بين رأي مؤسس المذهب الذي كان يصف الله بصفات السلوب، وبين رأي أكثر المعتزلة فيما بعد الذين "يقولون إن الله عالم بذاته لا بعلم زائد على ذاته" [٣] قادر بذاته لا بقدرة زائدة على ذاته، أي إن رأي (العلاف) يعد مرحلة تطويرية لرأي (واصل بن عطاء) [٤].

---

(١) مما هو جدير بالتنبيه هنا: أن القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة ص١٨٣ لم تعجبه عبارة العلاف حتى قال واصفا إياها: إنه لم تتخلص له العبارة، ألا ترى أن من يقول: إن الله تعالى عالم بعلم، لا يقول: إن ذلك العلم هو ذاته تعالى؟!

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين للشيخ الأشعري (١/ ٤٨٤)، تحقيق: الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ الأولى سنة ١٩٥٠م، مكتبة النهضة المصرية.

(٣) المعتزلة زهدي جار الله ص٦٥ .

(٤)(٨٠ - ١٣١ هـ) (٦٩٩ - ٧٤٨ م) واصل بن عطاء المعتزلي، المعروف بالغزّال (أبو حذيفة)، متكلم، اديب، خطيب، بليغ، شاعر. ولد بالمدينة، ونشأ بالبصرة، وإليه تنسب المعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري، ومنهم طائفة تنسب إليه وتسمى الواصلية ، من آثاره: معاني القرآن، أصناف المرجئة، السبيل الى معرفة الحق، طبقات أهل العلم والجهل، والخطب في التوحيد والعدل. انظر: طبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين اللّه ص٢٨، تحقيق: سُوسَنّة دِيفَلْد – فِلْزَر، ط: ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت، الأعلام (٨/ ١٠٨، ١٠٩)، معجم المؤلفين (١٣/ ١٥٩).

وأما (النظام) [١] –وهو ممن جاء بعد (العلاف)– فإنه يرى أن الصفات عبارة عن إثباتات للذات مع نفي ما يضاد كل وصف على حدة، فإذا قال عالم فلا يعني شيئا سوى إثبات الذات مع نفي الجهل، وهكذا سائر الصفات، قال (الإمام الأشعري) حاكيا قوله: "قال النظام: معنى قولي عالم: إثبات ذاته ونفي الجهل عنه، ومعنى قولي قادر: إثبات ذاته، ونفي العجز عنه، ومعنى قولي حي: إثبات ذاته، ونفي الموت عنه، وكذلك قوله في سائر صفات الذات على هذا الترتيب" [٢].

وبناءً على ذلك: فإثبات الصفات عنده لا تعدو أن تكون صور لاختلاف ما ينفى عنه من العجز والموت وسائر الاضداد من العمى والصمم[٣].

وكأن (النظام) يريد أن يؤكد على الوحدانية التي لا يصح أن يشاركها شيء في قدمها، فيرى أن الاختلاف في إثبات صفات متغايرة لا يزيد عن أن يكون جهات مختلفة للنفي وليس لاختلاف ذلك في ذاته، فإذا قلنا: عالم أو قادر أو حي –على ما يرى– فقد أثبتنا الذات فقط، ولم نثبت شيئا يسمى بالعلم أو القدرة أو الحياة، وإن كنا قد نفينا الجهل والعجز الموت، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فهذا يعني أنه لا يصف الله تعالى إلا بصفات السلوب .

---

(١)(... - ٢٣١ هـ = ... - ٨٤٥ م) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظام: من أئمة المعتزلة، قال الجاحظ: (الأوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له فإن صح ذلك فأبو إسحاق من أولئك). تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت (النظامية) نسبة إليه، وله كتب منها: الطفرة، والجواهر والأعراض، وحركات أهل الجنة، والوعيد، والنبوة. انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٢٩)، الأعلام (١/ ٤٣)، معجم المؤلفين (١/ ٣٧).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٦، ١٦٧) .

(٣) انظر: السابق نفسه (١/ ١٦٧)، وانظر أيضا: المعتزلة لزهدي جار الله ص٦٦ .

تعقيب على رأي النظام:

وإذا كان لنا من تعقيب موجز فنقول: إن النفي لا يقرر إثباتا، فإذا نفينا الجهل والعجز والموت، فلم نثبت العلم والقدرة والحياة أو صفات المعاني عموما، وإن تعجب فعجب قوله! فإن هذا هو عين مذهبه.

ولكن رأي المعتزلة في مسألة زيادة الصفات أو عدم زيادتها كما أشرنا له قبيل قليل هو: أن الله عالم بذاته، قادر بذاته وهكذا.

عماد أدلة أدلة المعتزلة

أنه "لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الإلهية" [(١)]، وذلك يوجب أن تكون الصفات الإلهية مِثْلا لله تعالى في القدم، ومن المقرر عند المعتزلة أن أخص وصف لله تعالى هو القدم، وهو إنما يخالف غيره بكونه قديمًا، وعلى ذلك فالقدم هو فيصل التفرقة بين الله وغيره، حتى إن الذات نفسها لا تصلح أن تكون هي الفاصلة بينه وبين غيره، فغيره ذوات كما أنه تعالى ذات، كما لا يجوز أن يكون الفاصل بينه وبين غيره ما يجود ويتفضل به على خلقه، أو ما يسمى بصفات الأفعال[(٢)]؛ لأنه سبحانه يخالف غيره قبل أن يكون هناك غير أصلًا،

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٣، ٤٤).

(٢) يراد بصفات الأفعال أنها: صفات تدل على التأثير، ولها أسماء غير القدرة، وقيل هي: ما يجوز أن يوصف به وبضده. انظر: هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي القطبان الثالث والرابع لأستاذنا الدكتور/ محمد عبد الفضيل القوصي ص١١، ١٢، ط/ الثانية سنة ١٩٩٧م، دار الطباعة المحمدية.

ويرى علماء أهل السنة والجماعة أن جملة أفعاله جائزة، لا يوصف شيء منها بالوجوب، فما عُد من صفات الأفعال فهو جائز في حق الله تعالى. انظر: الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي ص٣٧١، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور/ مصطفى عمران، ط/ الأولى ٢٠٠٩م، دار البصائر.

فالمخالفة ثابتة له في الأزل، فلم يبق ما يصلح أن يكون فيصلًا بين ذات الله وذات غيره –في نظر متأخري المعتزلة– سوى وجوب الوجود[١]، حتى قال (القاضي عبد الجبار) [٢]: "ثبت أن القديم إنما يخالف مخالفة بكونه قديما" [٣]، وقد أطال (القاضي) في وصف المسألة على هذا النحو [٤].

وقد ذهب (الخياط) إلى أن القول بعلم حادث أو بعلم قديم لا يعدو أن يكون قولًا فاسدًا، وبالتالي فقد: "صح وثبت –عنده– أنه لم يزل عالمًا بالأمور، دقيقها وجليلها، على ما هي عليه من حقائقها لنفسه لا بعلم سواه" [٥].

هذا ولم يقف رأي المعتزلة عند هذا الحد؛ بل زاد تطور على يد اللاحقين لأئمة المذهب، فبعضهم كان يتهرب من استعمال لفظ الصفات أصلًا، حتى استعمل بديلا عنها كلمة المعاني[٦] ، وغير ذلك [٧].

---

(١) انظر: هوامش على العقيدة النظامية ص١٣٧، ١٣٨.

(٢)(... - ٤١٥ هـ = ... - ١٠٢٥ م) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد آبادي، أبو الحسين: قاضي، أصولي. كان شيخ المعتزلة في عصره. وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره، ولي القضاء بالري، ومات فيها. له تصانيف كثيرة، منها: (تنزيه القرآن عن المطاعن) و(الأمالي) و(المجموع في المحيط بالتكليف)، و(شرح الأصول الخمسة) و (المغني في أبواب التوحيد والعدل) . انظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد البغدادي (٣/ ٤٧٨)، عنى بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ، الكتاب: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين له أيضا (١/ ٤٩٨) وما بعدها، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه/ دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، الأعلام (٣/ ٢٧٣).

(٣) شرح الأصول الخمسة ص١٩٥ .

(٤) انظر: السابق نفسه ص١٩٥، ١٩٦، ١٩٧ .

(٥) الانتصار للخياط ص١١٢ .

(٦) وهو معمر بن عباد السلمي. انظر: المعتزلة ص٦٧ .

(٧) كأبي هاشم الجبائي الذي سماها أحوالا، وهناك من رد الصفات إلى ثلاث صفات فقط هي العلم والقدرة والإدراك، وأهمل باقي الصفات. انظر: المعتزلة ص٦٧.

إلزام الأشاعرة للمعتزلة لإثبات زيادة الصفات على الذات:

الحاصل في هذا الإلزام أننا نتوجه إلى المعتزلة بسؤال مؤداه: هل المفهوم من قولنا عالم هو نفسه المفهوم من قولنا موجود، أو أن قولنا: عالم فيه إشارة إلى وجود وزيادة على الوجود هو العلم مثلا ؟

فإذا قالوا: "لا"، فهذا يعني أن من قال: هو موجود عالم، كمن قال: هو موجود موجود، لا فرق بين الأمرين، وهذا ظاهر الاستحالة، فأولًا: هو تكرار من حيث اللغة، وثانيا: المفهوم من عالم غير المفهوم من موجود!

فمثلا نقول: عن الحجر إنه موجود ولا نقول عنه إنه عالم، ونقول: عن الحمار إنه موجود ولا نقول عنه إنه عالم، ونقول عن إنسان ما إنه موجود وعالم، وهذا يعنى: أن هناك زيادة تؤخذ من مفهوم عالم على مفهوم موجود، ومن الممكن إضافة هذه الزيادة فتعطي معنى، أو ننفيها فننفي معنى.

وإذا كان في مفهوم عالم زيادة على مفهوم موجود، فالسؤال هو: هل هذه الزيادة مختصة بذات الموجود أم لا؟

فإن كانت الإجابة بـ "لا" فهو محال؛ لأنه يؤدي إلى أن لا يقال له تعالى عالم، مع اتفاق الجميع على أنه عالم.

وإن كانت الإجابة بـ "نعم" فنحن لا نعني بالزيادة إلا كون الزيادة مختصة بذاته، أو نحن لا نعني بالعلم إلا ذلك، وهي تلك الزيادة المختصة بالذات، الموجودة الزائدة على وجوده تعالى، والتي يشتق للموجود بسببها اسم العالم [١].

(١) بهذا التحليل الرائع يصل الإمام الغزالي إلى إلزام المعتزلة ومعهم أيضا الفلاسفة: إلى القول بزيادة الصفات على الذات. انظر: الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٧٤، ٣٧٥ .

وقد حاول المعتزلة أن يردوا على هذا الإلزام بمعارضة [١] هي أنه: إما أن يكون المفهوم من قول أهل السنة إنه عالم بالأعراض هو عين المفهوم من عالم بالجواهر أو غيره؟!

فإن كان عينه؛ فسوف يكون العالم بالجوهر عالمًا بالعرض بعين ذلك العلم، فيتعلق العلم الواحد بمتعلقات مختلفة لا نهاية لها، وإن كان غيره؛ فسوف تكون علوم الله مختلفة لا نهاية لها، وكل صفة لا نهاية لمتعلقاتها ينبغي ألا يكون لأعداد تلك الصفة نهاية لها، وهذا محال، فإن جاز أن تكون صفة واحدة هي العلم بالحركة، والعلم بالسكون، والعلم بسائر المعلومات المختلفات؛ جاز أن تنوب صفة واحدة عن سائر الصفات، ثم إذا جاز أن تنوب صفة واحدة عن الجميع، جاز أن تكون الذات بنفسها كافية، ويكون فيها معنى العلم والقدرة وسائر الصفات [٢].

بهذا يحاول المعتزلة أن يلزموا أهل السنة بعدم زيادة الصفات على الذات كما يقرره الأشاعرة، بيد أن الأشاعرة قد ردوا على إلزامهم بالطرق المختلفة، ولكن قبل (حجة الإسلام الغزالي) لم يكن الرد على طريقة أهل الكلام المعتادة، من بناء الأدلة على البراهين العقلية، حتى قال (الغزالي) واصفا طريقة السابقين بأنها: "قد كاع –هاب وجبن عنه– أكثر المحصلين، وعدلوا إلى التمسك بالكتاب والإجماع" [٣] حيث إنها قد دل الشرع عليها، ولكن هل هذا الرد هو المرضي لأهل الكلام؟!

---

(١) وهي عند أصحاب المناظرة: إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم. والمراد بالخلاف المنافاة. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١٥٧٣).

(٢) انظر أصل هذا الإلزام: في شرح الأصول الخمسة ص٢٠٢، ٢٠٣، وانظر تفاصيله عند حجة الإسلام في الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٧٦، ٣٧٧ .

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٧٨ .

لم يرتض (الغزالي) هذا الرد على معارضة المعتزلة؛ لكنه رضي جوابًا آخر، قسمه إلى ثلاثة احتمالات فند اثنين منهما ورضي بالثالث، أما الاحتمال الأول: فهو أن الاقتصار على إثبات الذات وأنها تؤدي جميع هذه المعاني، وتنوب عنها، دون إثبات سائر الصفات، وهذا يعتبر تفريطًا، فإنه إثبات للذات مجردة عن كمالاتها، وأما الاحتمال الثاني: فهو إثبات صفات لا نهاية لآحادها من العلوم والقُدَر وغيرها، وهذا يعتبر إفراطا وإسرافا؛ لأنه وإن أثبت الصفات، فإنه قد جعل الصفة الواحدة متعددة؛ بل ليست متناهية العدد.

أما الاحتمال الثالث وفيه القصد والتوسط: وهو أن الأشياء المختلفة بينها درجات في القرب والبعد بالنسبة لهذا الاختلاف، فهناك اختلاف قريب، وآخر بعيد، فالاختلاف بين الحركة والسكون اختلاف بعيد؛ لأنه اختلاف ذاتي، وكذلك الاختلاف بين العلم والقدرة، اختلاف بعيد، وهناك اختلاف قريب، وذلك كأن يدخل الشيئان تحت حقيقة واحد، فبالتالي لا يختلفان لذاتيهما وإنما يختلفان فقط من جهة تغاير التعلق، وذلك كالاختلاف بين العلم بزيد والعلم بعمرو، أو العلم بالشجر والعلم بالحجر والمدر، فإذا عرَّفْنَا العلم بتعريف دخل فيه العلم بالمعلومات كلها [(١)]، ويجمع (الغزالي) تلك التفصيلات في قاعدة جامعة فيقول: "كل اختلاف يرجع إلى تباين الذوات بأنفسها فلا يمكن أن يكفي الواحد منها، وينوب عن المختلفات، فوجب أن يكون العلم غير القدرة، وكذلك الحياة وكذا

(١) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، غاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي ص١١٥ وما بعدها، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ حسن عبد اللطيف الشافعي ط/ سنة ٢٠١٠م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

سائر الصفات السبع .. وأما العلم بالشيء فإنه لا يباين العلم بغيره إلا من جهة تعلقه بالمتعلق"[1] .

تعقيب:

وعلى هذا فالقياس على اختلافات التعلقات[2] في العلم لا يصح، فهذا اختلاف بالمتعلق، والاختلاف بالمتعلق اختلاف قريب، والاختلاف القريب ليس من الاختلاف بالذات، وإذا كان القياس على اختلاف المتعلقات بالنسبة لصفة العلم لا يصح، فمثله أيضا قولنا: آمر ناه مخبر وغيرها من سائر التعلقات فإنها كلها راجعة إلى الكلام، فالاختلاف قريب، وليس ذاتيًا، وقس على ذلك سائر الصفات، فالاختلاف بين الصفة والأخرى اختلاف ذاتي متباين، أما الاختلاف بين تعلقات الصفة الواحدة لا يعد اختلافا بعيدا ذاتيا، فلذلك تشترك الصفة الواحدة –كالقدرة مثلًا تتعلق بمقدورات لا نهاية لها– في متعلقات لا نهاية لها، ولكن لا تنوب القدرة التي تتعلق بالمقدورات عن العلم الذي يتعلق بالمعلومات مثلًا، فهذه صفة وتلك أخرى تختلف عنها تمامًا بالذات.

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٧٩، ٣٨٠ .

جدير بالذكر: أن الذي دعاني إلى الاستطراد في ذلك –أقصد إلزام المعتزلة والرد عليه- ما ذكره الغزالي عندما قال: هذا السؤال يحرك قطبًا عظيما من إشكالات الصفات، ولا يليق حلها بالمختصرات. ص ٣٧٨ من الاقتصاد في الاعتقاد.

(٢) التعلق هو: طلب الصفة أمرا زائدا على القيام بمحلها، فهو لازم لصفة وجودية، فلا تقرر له بدونها. شرح الأمير على منظومة شيخه السقاط في التوحيد ص٣١٠، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين بالقاهرة، إعداد سعيد أحمد عيد وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٤٨٨).

رأي الأشاعرة:

يرى السادة الأشاعرة أن صفات العلم والإرادة والقدرة والحياة وغيرها من صفات المعاني زائدة على الذات، بمعنى أن هناك ذات، وهناك صفات زائدة عليها، وهذا لا يعني تعدد القدماء بحال من الأحوال، أو مشاركة ذات من الذوات لوحدانية الله تعالى في القدم –وهو ما قد فر منه المعتزلة فرار الحُمُر المستنفرة من القسورة–، فالصفات –كما يقرر الأشاعرة في تلك العبارة المبدعة– ليست هي الذات ، وليست غير الذات، فلا يصح أن تكون الصفة نفس الذات، وإلا كانت الذات علما، والذات قدرة، والذات إرادة وهكذا، ولزم كون الصفة ذاتًا، ولا يصح أن تكون غيره وإلا جاز الانفكاك، والذات والصفة لا يمكن أن ينفكان .

ففي (الملل والنحل) يحكي مقالة (الأشعري) –والتي انتهجها الأشاعرة فيما بعد– فيقول: "قال أبو الحسن : الباري تعالى عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، مريد بإرادة، متكلم بكلام، سميع بسمع، بصير ببصر"[(١)]، وهذه الصفات قديمة قائمة بذاته تعالى، ولا يقال فيها: "هي هو ولا هي غيره، ولا لا هو، ولا لا غيره" [(٢)].

وكذلك يعبر (حجة الإسلام الغزالي) عن رأي الأشاعرة عمومًا فيقول: "إن الصفات السبع التي دللنا عليها ليست هي الذات"[(٣)] أي ليست هي عين الذات، ولكنها زائدة عليها.

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٩٤).

(٢) السابق نفس الصفحة.

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي ص٣٧١.

فهذه النصوص تبين بجلاء أن (الإمام الأشعري) ومن جاء بعده من الأشاعرة كذلك يقررون حقيقة وهي أن: الصفات موجودة قائمة بالذات، وهي زائدة عليها، بيد أنها ليست هي الذات، كما أنها ليست شيئًا مختلفًا عن الذات؛ فهي ليست هو، وليست هي غيره .

ومن الملاحظ: أن تلك المقالة المبدعة التي استقر عليها رأي السادة الأشاعرة قد سبقهم إليها بعض أصحاب المذاهب المختلفة كما يقرر (الأشعري) نفسه هذه الحقيقة [1].

تصوير الأشاعرة لـ "ليست هي هو، وليست هي غيره"

كيف صور السادة الأشاعرة المذهب في الصفات، أنها ليست هي الذات وليست مختلفة عن الذات؟!

يؤسس العلامة (الغزالي) لتصوير هذه القاعدة بقاعدة أخرى في غاية الدقة وهي: "كل بعض فليس غير الكل، ولا هو بعينه"[2].

ولشرح هذه القاعدة نقول: إنه كلما كان لشيء أبعاض أو أجزاء – أو صفات– فليست تلك –الصفات– غير الكل المجموعي، وليست هذه

---

(١) فعلى سبيل المثال: قال بها ابن كلاب. انظر: (١/ ١٦٩، ٥٤٦) مقالات الإسلاميين، وقال بها هشام بن الحكم من الشيعة. انظر: (١/ ٣٧) مقالات الإسلاميين، وقال بها أصحاب سليمان بن جرير الزيدي من الزيدية. انظر: (١/ ٧٠) مقالات الإسلاميين. بل إن هناك من نسب هذه المقالة أصلًا إلى الإمام أحمد بن حنبل. انظر: هوامش على العقيدة النظامية ص١٤٠ .

يلاحظ أيضا: أن رأي الماتريدية لم يخرج عن رأي السادة الأشاعرة في تلك المسألة. انظر: إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين للشيخ كمال الدين بياضي زاده ص١٠٦، خرج أحاديثه ووضع حواشيه: أحمد فريد المزيدي، ط/ الأولى سنة ٢٠٠٧م، دار الكتب العلمية، وانظر كذلك: هوامش على العقيدة النظامية ص١٤١.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٨٤ .

الأبعاض أو الأجزاء –أو الصفات– عين الكل المجموعي "ولله المثل الأعلى" تنزه وتقدس سبحانه وتعالى عن الأجزاء والأبعاض.

تعقيب:

يلاحظ أن: هذه القاعدة السابقة مأخوذ من قاعدة أخرى ذكرها (الغزالي) في نفس السياق وهي أن: "بعض الداخل في الاسم لا يكون غير الداخل في الاسم"[١]، وهذا يعني أن: "يد" محمد ليست هي محمد، وليست غير محمد، وفقه (الشافعي) ليس هو (الشافعي)، وليس هو غيره، فإدراك الجزء يختلف عن إدراك الكل أو الذات، وبناءً عليه: فليس إدراك الجزء – اليد مثلا– كإدراك محمد، ولذلك لا يصح أن يقال: إنها عينه، أو كما قال (الآمدي) [٢] إنها: "إدراك جزء، ومعنى ما قيل: إنها ليست عينه أو غيره –ولا محالة– أن جزء معنى الشيء ليس غيره وإلا لفهم دونه، ولا هو عينه لافتقاره إلى غيره" [٣].

فمثلا جزء الشيء ليس هو عين الشيء؛ لماذا؟ لأن الشيء يشمله ويشمل غيره كذلك، وليس هو غير الشيء؛ لماذا أيضًا؟ لأنه لما كان جزءًا له فلا يصح أن يكون غيره [٤]، فـ"اسم الله تعالى لا يصدق على ذات قُدِّر خلوها عن صفات الإلهية" [٥] وإنما يصدق على الذات والصفات معا.

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٨٤ .

(٢)(٥٥١ - ٦٣١ هـ = ١١٥٦ - ١٢٣٣ م) علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي: أصولي، باحث. أصله من آمد (ديار بكر) ولد بها، وتعلم في بغداد والشام. وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها واشتهر. له نحو عشرين مصنفا، منها: "الإحكام في أصول الأحكام"، و"منتهى السول" و" أبكار الأفكار" و"لباب الألباب" و"دقائق الحقائق" . انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٦٣)، إيضاح المكنون (٣/ ٢٩٣)، الأعلام (٤/ ٣٣٢).

(٣) غاية المرام في علم الكلام ص١٤٧ .

(٤) انظر: هوامش على العقيدة النظامية ص١٤١ .

(٥) الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٨٤ .

فاسم "الله" تعالى إنما يصدق على ذاته، وكذلك يصدق على صفاته من العلم والقدرة والإرادة وغيرها من سائر الصفات بنفس ذات القَدْرِ، بما يعني أنه لا يصح أن يقال: إنه يصدق على الذات دون الصفات، ولا يصح كذلك أن يقال: يصدق على الصفات دون الذات، وإنما يصدق على الذات حال كونه صادقًا على الصفات في نفس وقت التلفظ دون أي فارق يذكر.

تعقيب آخر:

من الممكن أن نقول: إن من المسامحة الفكرية عند السادة الأشاعرة محاولتهم رأْب الصدع –أو تضيق الخناق على الشقاق– بينهم وبين المعتزلة، ويظهر ذلك جليا من خلال فهمهم لرأي المعتزلة، والسؤال الذي يرد على الذهن الآن هو: كيف رأى الأشاعرة وجهة النظر الاعتزالية في مسألة زيادة الصفات الإلهية وعدم زيادتها؟[١]

يرى (إمام الحرمين) [٢] أن القول في ذلك سهل المفهم قريب المأخذ، أو بتعبيره هو: "قريب المدرك"، ثم قال: "إذا وصفتم البارى بكونه قادرا حيا عالما فلا معنى للعلم إلا كون العالم عالما، فإذا اعترفتم بكونه عالما فهو العلم بعينه" [٣] ثم يصفهم بعد ذلك بالغواية؛ وذلك لأن ما

(١) انظر: هوامش على العقيدة النظامية ص١٤٤.

(٢)(٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين: أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعي. ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين. وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس. ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك " المدرسة النظامية " فيها. وكان يحضر دروسه أكابر العلماء. له مصنفات كثيرة، منها "غياث الأمم" و"العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية" و"البرهان". انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٣٣٨) وما بعدها، هدية العارفين (١/ ٦٢٦)، الأعلام (٤/ ١٦٠).

(٣) العقيدة النظامية لإمام الحرمين الجويني ص١٣٦، ط/ سنة ٢٠٢١م، بمطابع الأزهر الشريف.

اعترفوا به من كونه عالما هو عين ما أنكروه من العلم؛ لأن لا معنى للعلم إلا كون العالم عالما بمعلوماته على ما هي عليه، فحاصل كلامهم مؤد إلى إثبات العلم للعالم [١].

و(الرازي)[٢] يسير على نهج (إمام الحرمين) عندما قرر أن المعتزلة وإن بالغوا في إنكار قديم سوى الله تعالى لكنهم في نفس الوقت قالوا بقديم سوى الله تعالى –معنى وليس لفظا– وذلك عندما قال (أبو هاشم)[٣] بما يسمى بالأحوال الخمسة [٤]، حيث يرى إنها ثابتة في الأزل مع الذات، ولا معنى لإثبات شيء غير القديم –وهي الأحوال على قوله– سوى إثبات

(١) انظر: هوامش على العقيدة النظامية ١٣٦، ١٤٤.

(٢)(٥٤٣ - ٦٠٦ هـ) (١١٤٩ - ١٢١٠ م) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي الطبرستاني، الرازي، الشافعي، المعروف بالفخر الرازي، وبابن خطيب الري. مفسر، متكلم، فقيه، أصولي، حكيم، أديب، شاعر، طبيب، مشارك في كثير من العلوم الشرعية والعربية، والحكمية، والرياضية. من تصانيفه الكثيرة: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن، شرح الوجيز للغزالي في فروع الفقه الشافعي، المباحث المشرقية في الحكمة الإلهية، الدلائل في عيون المسائل في علم الكلام، المطالب العالية، وله شعر بالعربية والفارسية. انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٧/ ٤٠)، هدية العارفين (٢/ ١٠٧)، معجم المؤلفين (١١/ ٧٩).

(٣)(٢٤٧ - ٣٢١ هـ ٨٦١ - ٩٣٣ م) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، من أبناء أبان مولى عثمان: عالم بالكلام، من كبار المعتزلة. له آراء انفرد بها. وتبعته فرقة سميت "الهاشمية" نسبة إلى كنيته "أبي هاشم". وله مصنفات منها: "الشامل" و"تذكرة العالم" و"العدة". انظر: طبقات المعتزلة "الطبقة التاسعة" ص٩٤ وما بعدها، الأعلام (٤/ ٧)، معجم المؤلفين (٥/ ٢٣٠).

(٤) الأحوال جمع حال، وهو عبارة عن: وجوه واعتبارات عقلية لذات واحدة بها تتميز الذات عن غيرها من الذوات الأخرى. المعتزلة زهدي جار الله ص٧٠، أما الحال عند السادة الأشاعرة فهو: يطلق على ما هو صفة لموجود، لا موجودة ولا معدومة، ولا تقوم إلا بموجود، كالعالمية التي صار بها العالم عند قيام صفة العلم به عالما، والقادرية التي صار بها القادر عند قيام القدرة به قادرا. والصحيح عند أهل السنة أنه لا حال، والقول به من المحال، كما هو مختار المحققين. انظر: شرح الناظم على جوهرة التوحيد "وهو الشرح الصغير المسمى هداية المريد لجوهرة التوحيد" لبرهان الدين اللقاني (١/ ٤٠٤، ٤٠٥)، وبهامشه عدة حواش أخرى وتقريرات، حققه وضبط حواشيه: مروان حسين عبد الصمد البجاوي، ط/ الأولى ٢٠٠٩م، دار البصائر، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٦١١).

شيء غير ذاته تعالى في الأزل[1]، فإذا أثبت الأحوال فقد أثبت شيء غير ذاته تعالى في الأزل، وذلك عين إثبات شيء غير الذات، وكأنهم قد وقعوا فيما حاولوا الفرار منه.

وهكذا يفعل صاحب (شرح المواقف) من محاولة التقريب بين رأي أهل السنة والمعتزلة، بيد أنه ينتهج منهجا مخالفا لسابقيه، وذلك حين يقرر استحالة تصور أن صفة الشيء هي عين حقيقته؛ لأن كل من الصفة والموصوف يشهد بمغايرته للآخر ولا شك في ذلك، حتى لقد وصف فهم بعض أهل السنة بالتخيل وذلك عندما فهموا رأي المعتزلة على أن: هناك ذاتا ولها صفات وهما متحدان حقيقة؛ بل صواب فهم رأي المعتزلة كما يراه –شارح المواقف– أن ذاته تعالى يترتب عليها ما يترتب على ذات وصفة معا، ثم ضرب مثلا بذواتنا، فهي ليست كافية في انكشاف الأشياء عليها؛ بل ذواتنا تحتاج إلى صفة العلم، بخلاف ذات الله تعالى، فإنها لا تحتاج شيئا في انكشاف الأشياء عليها، وكذا الحال في القدرة وغيرها، [2] "وعلى هذا تكون الذات والصفات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم، ومرجعه إذا حقق إلى: نفي الصفات مع حصول نتائجها وثمراتها من الذات وحدها" [3].

وبهذا يحاول أئمة أهل السنة التقريب بين رأيهم ورأي المعتزلة، فإذا كان أهل السنة يقررون زيادة الصفات على الذات، فالمعتزلة يقررون

(١) انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين لفخر الدين الرازي ص٨٣، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ.

(٢) انظر: شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني (٨/ ٥٤، ٥٥)، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني (٨/ ٥٥).

الذات، مع إثبات نتائج الصفات، ويبدو أن (الجرجاني) [١] يريد أن يصل إلى أن إثبات النتائج المترتبة على الصفات يكاد يكون كافيا، أو على أقل تقدير تكون المسألة ليست محل خلاف كبير، ومن قبله (الرازي) قد أشار إلى ما يشبه إلزامهم، وذلك عندما أثبتوا الأحوال، فإنهم وإن بالغوا في إنكار قديم سوى الله لفظًا، فقد قرروه معنى، وعلى رأي (إمام الحرمين): فإن "ما اعترفوا به من كونه عالمًا هو عين ما أنكروه" من العلم [٢].

وبهذا تضيق هوة الخلاف إلى حد كبير بين السادة الأشاعرة والمعتزلة.

تنبيه هام:

ليس معنى قول الأشاعرة عن الصفات إنها ليست هو، وليست هي غيره نفي المغايرة بين الذات والصفات؛ بل المغايرة ثابتة؛ بناءً على أنه يصح مفارقة العلم مثلا للقدرة، بأي وجه من الوجوه حتى ولو كان في المعنى، وهذا ما قرره (الآمدي) [٣]، حتى لو قيل إن الشرع يمنع من إطلاق المغايرة فلا إشاكلية في هذا؛ لأن المغايرة ثابتة في المفهوم على أقل تقدير، بغض النظر عن منع الشرع وعدم منعه [٤]، ولا يقدح في هذا ما ذهب إليه (إمام الحرمين): من امتناع مثبتي الصفات عموما من تسميتها مختلفة؛ فقال: "قد امتنع مثبتوا الصفات من تسميتها مغايرة

---

(١)(٧٤٠ - ٨١٦ هـ = ١٣٤٠ - ١٤١٣ م) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية. له نحو خمسين مصنفا، منها: "التعريفات" و"شرح مواقف الإيجي" و"الكبرى والصغرى في المنطق" و"الحواشي على المطول للتفتازاني". انظر: هدية العارفين (١/ ٧٢٨)، الأعلام (٥/ ٧)، معجم المؤلفين (٧/ ٢١٦).

(٢) هوامش على العقيدة النظامية ص ١٣٦.

(٣) انظر: غاية المرام في علم الكلام ص١٤٦ .

(٤) الآمدي وآراؤه الكلامية ص٢١٦ .

للذات" [١]، وقال بعدها أيضا بقليل: "وامتنع الأئمة من تسمية الصفات مختلفة" [٢]؛ لأن ما قرره (إمام الحرمين) لا يتعارض عما قرره (الآمدي) فعبارة (إمام الحرمين) تنص على امتناع التسمية، ولا تنص على امتناع المفهوم، فإن كانت التسمية ممنوعة فالمفهوم ثابت بلا خلاف.

بعد أن بينا رأي المعتزلة ورأي الأشاعرة في الأصل الذي نبت منه مسألة تغاير الصفات وعدم تغايرها، وما تعلق بذلك من عنواين أُخر؛ جدير بنا أن نبحث في معنى التغاير عند المتكلمين، ومدى خطورة القول بتغاير الصفات وعدم تغايرها على الاعتقاد بالله تعالى، وهو المبحث التالي.

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص١٣٧.

(٢) السابق نفسه ص١٣٨ .

المبحث الثاني

القول في"الغيرين" ومدى

خطورة القول بتغاير الصفات وعدم تغايرها

المبحث الثاني

القول في"الغيرين" ومدى خطورة القول بتغاير الصفات وعدم تغايرها

تمهيد:

تكاد تكمن خطورة مسألة زيادة الصفات أو عدم زيادتها –إجمالًا– في أنه لو قلنا: إن الصفات عين الذات فقد نفينا التغاير في الصفات الإلهية، ويسبق نفي التغاير في الصفات بخطوة نفي الصفات نفسها على ما قرره المعتزلة وأثبتناه سابقًا، وقد يكون ذلك منهم تطلعا لإثبات الوحدة للقديم.

ولو قلنا: إن الصفات غير الذات فقد نفينا الوحدة للقديم عندما أثبتنا صفات قديمة –على حد ما زعمه المعتزلة–، وقد يكون ذلك تطلعا لإثبات الصفات أولًا ويتبعها إثبات التغاير في الصفات نفسها.

ولو قلنا: إن الصفات ليست هو –الذات– ولا غيره –الذات–، فقد نفينا العينية ونفينا المغايرة في نفس الوقت، وهنا يظهر اعتراض وهو أن في هذا رفع للنقيضين، وإثبات لهما في نفس الوقت وهو مستحيل لا يقول به عاقل.

يشير (الشهرستاني) إلى خطورة المسألة بعد أن ذكر الإشكالات الواردة فيها فيقول: "فتلك الطامة الكبرى على المتكلمين؛ حتى فر القاضي أبو بكر الباقلاني رضي اللّه عنه [(١)]" منها [(٢)]، وهو ما عبر عنه (الآمدي) أيضا فقال: " قلنا: تمويه هذا الإشكال، والتهويل بهذا الخيال،

---

(١)(٣٣٨ - ٤٠٣ هـ) (٩٥٠ - ١٠١٣ م) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري، ثم البغدادي، المعروف بالباقلاني (أبو بكر)، متكلم أشعري. ولد بالبصرة، وسكن بغداد، وسمع بها الحديث، ورد على المعتزلة والشيعة والخوارج والجهمية وغيرهم، وتوفي ببغداد لسبع بقين من ذي القعدة. من تصانيفه: تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل، مناقب الأئمة ونقض المطاعن على سلف الأمة، إعجاز القرآن، أسرار الباطنية، وهداية المسترشدين في الكلام.انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٢١)، إيضاح المكنون (٤/ ٦٩١)، معجم المؤلفين (١٠/ ١٠٩، ١١٠).

(٢) نهاية الأقدام ص ١٣٥ .

هو ما أوقع جماعة من الأصحاب في دائرة الاضطراب، وكبع –أي ذل وخضع– حذاقهم عن تحقيق الجواب" [١].

ويشير إليه أيضًا في: (شرح الناظم على الجوهرة) فيقول: "ولصعوبة هذا المقام ذهبت المعتزلة والفلاسفة إلى نفي الصفات"[٢] .

وقبل ذكر الآراء في المسألة حري بنا أن نفصل القول في معنى الغيرين أولا.

المراد بالغيرين

قبل الحديث عن اختلاف الآراء في مسألة تغاير الصفات الإلهية فيما بينها جدير بنا أن نلقي الضوء على معنى الغيرين؛ لأن لها مدخل في فهم تغاير الصفات أو عدم تغايرها فيما بينها، فالمعتزلة عندما عرفوا الغيرين عرفوهما بأنهما: "الشيئان، وزاد بعضهم بأنهما: كل شيئين يجوز العلم بأحدهما مع الجهل بالآخر فهما غيران" [٣]، إنما كان ذلك منهم كما يقول (إمام الحرمين) نقلا عن (القاضي الباقلاني) : أن أقصى ما رام المعتزلة "أن يثبتوا أن الصفة ليست لموجود زائد على الذات" [٤]، فإن هذا غاية ما أراد المعتزلة التشبث به ليثبتوا مذهبم في الصفات، وهذا مما

---

(١) غاية المرام في علم الكلام بتحقيق الدكتور حسن الشافعي ص١١٨.
ولا يخفى ما نقلناه عن حجة الإسلام قبل قليل.

(٢) شرح الناظم على جوهرة التوحيد "وهو الشرح الصغير المسمى هداية المريد لجوهرة التوحيد" (١/ ٤١٩).

(٣) الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين الجويني ص٣٣٣، حققه وقدم له: علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار، ط/ أولى سنة ١٩٦٩م، منشأة المعارف إسكندرية.

(٤) السابق نفسه ص٣٣٧ .

يبين أن تعريف الغيرين له مدخل هام في مسألة تغاير الصفات فيما بينها من عدمه؛ ولكن (إمام الحرمين) أورد تعريفات المعتزلة –للغيرين– وكر عليها بالنقد، ويذكر (الآمدي) [١] أن تعريف (الشيخ الأشعري) للغيرين هو: "كل موجودين تصح مفارقة أحدهما للآخر بالعدم أو الحيز"، وقد تراجع عنه الشيخ لما وَجَد عليه من انتقادات، هذا وقد ذكر (إمام الحرمين) أن التعريف الذي انتهى له (الشيخ الأشعري) للغيرين هو: "الموجودان اللذان يجوز مفارقة أحدهما للثاني، بزمان أو مكان، أو وجود أو عدم" [٢]، ويبيّن أن هذا هو التعريف الذي ارتضاه أئمة المتكلمين، غير أنه قد عقب عليه بأنه: ليس من القواطع؛ لأنه ليس هناك قضية عقلية، ولا دلالة سمعية قاطعة تدل عليه[٣]، حتى إن قول المعتزلة: (كل شيئين غيران) لا يمكن القطع بإبطاله، وقد أيَّد (التفتازاني) [٤] (إمام

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين له (٣/ ٢٨٧)، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد المهدي، ط/ الثانية، سنة٢٠٠٤م، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، وانظر أيضا: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (٢/ ١٢٥٨).

(٢) الإرشاد في أصول الاعتقاد ص١٣٧، وانظر كذلك: شرح الناظم على جوهرة التوحيد – هداية المريد لجوهرة التوحيد- (١/ ٤٢٠، ٤٢١) .

(٣) يلاحظ أن: إمام الحرمين قد نقل هذا التعليق من القاضي أبا بكر الباقلاني الذي نص على أن: الكلام في الغيرين من أهون ما تكلم به المتكلمون، فإن محصوله لا يرجع إلى تناكر في أمر عقلي، وإنما هو تنازع راجع إلى مضمون اللغة وقضية الإطلاق منها .. ولست أدري هذه المسألة بالغة مبلغ القطعيات من حيث لم يدل عليها عقل، ولم تنصب فيها دلالة قاطعة شرعية. انظر: الشامل في أصول الدين ص٣٣٧ .

(٤)(٧١٢ - ٧٩٣ هـ = ١٣١٢ - ١٣٩٠ م) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق والكلام. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، من كتبه: (تهذيب المنطق) و(المطول) و(مقاصد الطالبين) و(شرحه) و(إرشاد الهادي)،

الحرمين) فيما ذهب إليه تأييدًا حتى قال: "والقول ما قال إمام الحرمين" [١]، ثم قال معلقًا عليه: "نعم: يقطع بالمنع من إطلاق الغيرية في صفات الباري وذاته لاتفاق الأمة على ذلك" [٢]، وكأنه أراد أن يقول: وكفى بإجماع الأمة دليلًا على إثبات المنع من إطلاق الغيرية، فإنه إن ثبت أن الأمة قد أجمعت على منع إطلاق الغيرية في صفات الله تعالى فقد وجب المنع من الإطلاق، ولا حاجة إذًا لدليل آخر ليكون مستندًا للمنع.

ويسير (الآمدي) على خُطَى (إمام الحرمين) في تحقيقه لمعنى الغيرين حذو القذة بالقذة، حتى إنه عقب على التعريف بنفس تعقيب (إمام الحرمين) فقال: "وهذا مما لا أرى حاصله يرجع إلى أمر يقيني، ولا إلى معنى قطعي، وإنما هو راجع إلى أمر اصطلاحي" [٣]، ويَرُد على الاعتراضات الواردة عليه، ثم يعقب عليه بأنه: ليس من الأمور القطعية، ولا القضايا اليقينية [٤]؛ ولكنه في النهاية هو اصطلاح درج عليه المتكلمون، ويُعرِّف (التهانوي)[٥] التغاير بأنه: "هو كون كل من الشيئين

و(شرح العقائد النسفية) و(التلويح إلى كشف غوامض التنقيح). انظر: شذرات الذهب (٨/ ٥٤٧)، الأعلام (٧/ ٢١٩، ٢٢٠)، معجم المؤلفين (١٢/ ٢٢٨).

(١) شرح المقاصد للعلامة سعد الدين التفتازاني (٣/ ٥٩)، قدم له ووضع حواشيه وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، ط/ الأولى سنة ٢٠٠١م، منشورات محمد على بيضون، بيروت – لبنان.

(٢) شرح المقاصد (٣/ ٦٠).

(٣) غاية المرام ص١٤٦ .

(٤) انظر: المصدر نفسه (٣/ ٢٨٧- ٢٩٠).

(٥) (كان حيا ١١٥٨ هـ) (١٧٤٥ م) محمد بن علي بن محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي، الحنفي، التهانوي. لغوي، مشارك في بعض العلوم، من أهل الهند من آثاره: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، وسبق الغايات في نسق الآيات. انظر: هدية العارفين (٢/ ٣٢٦)، الأعلام (٦/ ٢٩٥) معجم المؤلفين (١١/ ٤٧).

غير الآخر"[١] ويقابله العينية وهي الاتحاد في المفهوم [٢]، وهذا أقرب إلى حد كبير أيضا إلى تعريف المعتزلة الذي كرَّ عليه أهل السنة بالنقض [٣].

أما الماتريدية[٤] فإنهم يعرفون الغيرين بأنهما: الموجودان اللذان يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر بحسب التعقل [٥].

ويظهر من تعريف الماتريدية هذا أنه أخصر من تعريف الأشاعرة، وفيه دقة كبيرة، وكأنه أراد أن يقول: إن المفارقة أو الانفكاك يجوز بأي وجه كان، حتى لو كان هذا الانفكاك من جهة العقل فقط، حتى يكون المفهوم من أحدهما غير المفهوم من الآخر، وهو كاف في إثبات المغايرة على أي نحو كان.

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ١٢٥٨).

(٢) انظر: شرح الناظم على الجوهرة –هداية المريد- (١/ ٤٢٠).

(٣) النقض عند علماء أدب البحث والمناظرة هو: ادعاء السائل بطلان دليل المعلل، مع استدلاله على دعوى البطلان، إما بتخلف الدليل عن المدلول بسبب جريانه على مدعى آخر غير هذا المدعى، أو بسبب استلزامه المحال. انظر: رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ص١٠٨، ط/ الثانية، دار المعارف الإسلامية.

(٤) الماتريدية: نسبة إلى الإمام: محمد بن محمد بن محمود، المعروف بأبي منصور الماتريدي، فهو يعتبر مؤسس الماتريدية، وهو لا يختلف مع السادة الأشاعرة سوى في مسائل يسيرة مثل مسألة صفات المعاني، حيث عدها الأشاعرة سبعة، وزاد الماتريدية صفة أخرى هي صفة التكوين، وعموما هم يمثلوا الجناح الثاني لأهل السنة، فهم أهل الجماعة، حتى ليقال أهل السنة ويقصد بهم الأشاعرة، والجماعة ويقصد بهم الماتريدية، من أهم أعلام الماتريدية أبو المعين النسفي، أبو اليسر البزدوي، الكمال بن الهمام، وغيرهم الكثير. انظر: الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي ص٣١٣، تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة (١/ ١٩٥) وما بعدها، ط/ ١٩٩٧م، مطبعة السعادة، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي.

(٥) إشارات المرام من عبارات الإمام للشيخ كمال الدين بياضي زاده ص١٠٦.

تعقيب:

يبدو أولًا: أن هذا هو الذي انتهى له (الآمدي) الذي يرى تغاير الصفات –كما سنوضحه بعد قليل– من حيث المفهوم؛ لأن المعنى الذي تدل عليه كل واحدة منها غير ما تدل عليه الأخرى، ويمكن فهم كلٍّ منها مستقلًا عن غيره، وهذا أوضح معاني الغيرية [(١)]، وهو الرأي المعتبر.

ويبدو جليًا ثانيًا: أن التغاير هنا ليس في مقابل العينية، وإنما المراد به المنفك [(٢)]، وبالتالي يكون الرأي الذي ذهب إليه (الآمدي) ناضجا ولا غبار عليه.

تفصيل المسألة وما يرد عليها من شبهات:

إذا كان هناك من قرر زيادة الصفات على الذات وهم أهل السنة[(٣)]، فمن الطبيعي أن يختلفوا فيما بعد عما إذا كانت تلك الصفات متغايرة فيما بينها أم لا.

ولكن أليس من البيِّن أنهم إن قالوا بعدم تغاير الصفات فيما بينها أنهم اقتربوا من الوقوع في الاعتزال؟! وإن قرروا تغاير الصفات فيما بينها فقد اقتربوا من القول بتعدد القدماء؟! [(٤)].

وهنا يظهر بجلاء مدى خطورة المسألة فيما يرد عليها من شبهات.

---

(١) انظر: الآمدي وآراؤه الكلامية ص٢٣٢ .

(٢) انظر: حاشية الأمير على جوهرة التوحيد للشيخ عبد السلام اللقاني ص١٠٧، ط/ مصطفى البابي الحلبي بدون تاريخ .

(٣) بما أن المعتزلة لا يقولون بزيادة الصفات على الذات فمن الطبيعي أنهم لا يتكلمون في هذه المسألة أصلا، حيث إنهم لما رفضوا زيادة الصفات على الذات فمن باب أولى أنهم يرفضون تغاير الصفات فيما بينها، ولكنهم أيضا أكدوا على نفي تغاير الصفات فيما بينها.

(٤) الآمدي وآراؤه الكلامية ص٢٣١ .

شبهة وردها:

يشير العلامة (التفتازاني) إلى تلك الشبهة وينفدها تفنيدا لا رجعة فيه، فيقول: "فإن قيل: هذا النفي في الظاهر رفع للنقيضين، وفي الحقيقة جمع بينهما؛ لأن نفي الغيرية صريحا مثلا، إثبات للعينية ضمنا، وإثباتها مع نفي العينية صريحا، جمع بين النقيضين، وكذا نفي العينية صريحا، جمع بينهما" [(١)]؛ وذلك لأن المفهوم من الشيء –الذات مثلا– إن لم يكن هو المفهوم من الآخر –العلم– فهو –الذات– غيره –العلم–، وإن كان الذات هو المفهوم منه العلم، فهو –الذات– عينه –العلم–، ولا يتصور بين النفي والإثبات واسطة .

يعني أن المفهوم من الذات إن لم يكن هو المفهوم من العلم فالذات غير العلم قطعا، وإن كان الذات هو المفهوم منه العلم فالذات عين العلم، وحينئذ لا يتصور بين نفي العلم عن الذات وإثباته واسطة.

ثم ردَّ على تلك الشبهة بما ذكرناه سابقا في معنى الغيرين أولا، وثانيا: بيَّن أن الواسطة بين النفي والإثبات متصورة ولا غرابة في ذلك، وذلك مثل أن يكون الشيء بحيث لا يكون مفهومه هو مفهوم الآخر، ولا يوجد بدونه، مثل الجزء مع كله، والصفة مع ذاتها، وكذلك بعض الصفات مع بعض [(٢)].

فالصفة مع الذات، وكذا الجزء مع كله لا يقال فيه إنه تغاير؛ وذلك لعدم الانفكاك، في حين أن المفهوم من كلٍّ منهما مختلف عن الآخر.

---

(١) شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني ص٣٨، تحقيق: الشيخ الدكتور/ أحمد حجازي السقا، ط/ ١٩٨٨م، مطبعة الكليات الأزهرية.

(٢) انظر: شرح العقائد النفسفية ص٣٩ .

ولكن هل بهذا الجواب يكون قد انقطع دابر الشبهة؟!

في حقيقة الأمر فإن الشبهة مازال لها ذيل طويل، ويظهر هذا جليا مما ذكره (السعد) نفسه حينما رتب على الشبهة شبهة أخرى وهي: أنهم إن أرادوا صحة الانفكاك من الجانبين انتقض بالعالم مع الصانع، فإن مفهومهما مختلفان ولا يتصور وجود العالم مع عدم الصانع، لاستحالة عدمه أصلًا مع الاتفاق على وجوب المغايرة بينهما، وعلى هذا يكون تعريف الغيرين ليس جامعًا.

وقد أجاب (الآمدي) عن هذا النقض بـ: "أنا لم نشترط فى الغيرين جواز مفارقة كل واحد منهما للآخر" [(١)]، بما يعني أنه يكفي الانفكاك من جانب واحد، فإذا كان فلا نقض حينئذ، وهو ممكن بالفعل ومتحقق، وهو عدم العالم مع وجود الصانع سبحانه وتعالى [(٢)]، وقد ردَّ هذا الجواب في (شرح المواقف) [(٣)]؛ لأنه منقوض بأنه غير مانع.

وقد أورد (السعد) هذا النقض الذي جعل من التعريف غير مانع من دخول غيره فيه، وهو: أنه إن اكتفوا بالانفكاك من جانب واحد فهو منتقض بالمغايرة بين الجزء والكل، وبين الذات والصفة، للقطع بأنه يجوز أن يوجد الجزء ولا يوجد الكل، وجواز وجود الذات مع عدم وجود الصفة[(٤)].

ويجيب (السعد التفتازاني) عن هذا بما أجاب به بعض المتكلمين وهو: أن المراد بجواز الانفكاك من الجانبين هو الانفكاك العقلي وليس

---

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين (٣/ ٢٨٩).
(٢) انظر: شرح المقاصد (٣/ ٣١٥).
(٣) انظر: شرح المواقف للجرجاني (٤/ ٥٧).
(٤) انظر: شرح المقاصد (٣/ ٣١٥)، شرح العقائد النسفية ص٣٩ .

الخارجي، وكما أن هناك إمكانية لتعقل وجود الصانع دون وجود الحوادث –العالَم–، كذلك يمكن أن يعقل وجود العالم ولا يعقل وجود الصانع؛ بل تعقله يحتاج إلى برهان [١].

فإن قيل: إن العالم من حيث إنه مخلوق لله ومعلول له، فلا يمكن أن يعقل بدونه تعالى، فيلزم أن لا يكون الله أو الصانع مغايرا للعالم؟!

فالجواب حينئذ: أن المعتبر في المغايرة هو الانفكاك بحسب الذات والحقيقة، وليس بحسب الإضافات والاعتبارات، فلا عبرة بهما أصلا، والعالم باعتبار كونه معلولا لله فهو من قبيل الإضافات التي لا اعتبار لها[٢].

وقد أجاب في (حاشية الجوهرة) بما حاصله: أن الغير ليس ما قابل العين، وإنما المراد بالغير المنفك، وعلى هذا يكون المعنى: ليست منفكة وليست عينا؛ بل شيء ملازم[٣].

(١) انظر: شرح المقاصد (٣/ ٣١٥).
جدير بالذكر: أن السعد أشار بعد أن ذكر هذا الجواب بين أنه يوافق ما نقل عن بعض المعتزلة من أن: الغيرين هما: اللذان يصح أن يعلم أحدهما ويجهل الآخر. المصدر نفسه، نفس الصفحة.
(٢) انظر: شرح المقاصد (٣/ ٣١٥)، وقارن بما ذكره في شرح المواقف (٤/ ٥٦) وما بعدها.
(٣) انظر: حاشية الشيخ الأمير على شرح جوهرة التوحيد ص١٠٧.

تعقيب:

بهذا يظهر صحة ما اتفق عليه السادة الأشاعرة من أن صفات الله تعالى ليست هي الله وليست غير الله تعالى، فالعينية –التي توهم كون الصفات هي نفس الذات– منفية، وكذلك المغايرة التي توهم التعدد في القديم منفية كذلك، وليس في هذا رفع للنقيضين، أو إثبات لهما على ما قرره (السعد) واتفق عليه أئمة الأشاعرة سابقًا ولاحقًا.

وأن الغير ليس بمعنى المقابل للعين، وإنما الغير المراد عندهم هو الملازم الذي لا ينفك، وعلى هذا إذا قلنا في الصفات إنها غير بعضها البعض فالمعنى حينئذ سوف يكون بمعنى الملازم غير المنفك، وليس بمعنى ما قابل العين، وسوف يأتي تفصيل هذا في المبحث القادم إن شاء الله تعالى.

المبحث الثالث

آراء المتكلمين في تغاير الصفات فيما بينها.

المبحث الثالث

آراء المتكلمين في تغاير الصفات فيما بينها.

تمهيد:

في هذا المبحث إن شاء الله تعالى سوف نحاول أن نذكر الآراء في مسألة تغاير الصفات فيما بينها، وذلك بعد أن بينا أن هذه المسألة إنما تأتي تباعًا لمسألة زيادة الصفات أو عدم زيادتها، فمن قالوا بزيادة الصفات على الذات اختلفوا فيما بيهم حول تغايرها فيما بينها من عدمه.

ظهور المسألة:

يعتبر أول من تكلم عن تلك المسألة على سبيل التحليل هو (الإمام الأشعري) [(١)]، وذلك بعد أن ذكر الاختلافات حول مسألة زيادة الصفات من عدم زيادتها على الذات فقال: "واختلف من يثبت الصفات ولم يقل هي البارئ ولم يقل هي غيره هل الصفات تتغاير، وهل كل صفة منها هي غير الصفة الأخرى أم ليست غيرها؟ على ثلاث مقالات:

فقال بعضهم[(٢)]: الصفات تتغاير وهي أغيار وليس هي مع ذلك غير

---

(١) مع ملاحظة أن المعتزلة كما قررنا عنهم أنهم لا يقولون بزيادة الصفات على الذات لكن لهم تفسير لاختلاف مسميات الصفات من عالم وقادر ومريد وحي وغيرها، حتى سئل العلاف – كما يذكر الأشعري نفسه- فقيل له: "فلم اختلفت الصفات فقيل: عالم وقيل قادر وقيل حي؟ قال: لاختلاف المعلوم والمقدور" مقالات الإسلاميين (١/ ٤٨٦)، وانظر كذلك: فلسفة المعتزلة (١/ ٤٥)، فهم إذًا يقررون مغايرة معاني الصفات لبعضها البعض، وإنما ذلك الاختلاف أو التغاير يعود إلى تلك الاعتبارات الذهنية التي اعتبروها بديلا عن الصفات، وليس لزيادة الصفات على الذات، ولكن كان الأجدر بهم عدم الحديث عن المسألة؛ لأنها من توابع مسألة زيادة الصفات على الذات، وقد نفوا هم زيادة الصفات على الذات.

(٢) بعض أصحاب عبد الله بن كلاب، فالأقوال هنا لأصحاب بن كلاب، كما ذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين (١/ ١٧٠، ١٧١).

البارئ، وقال قائلون: كل صفة لا هي البارئ ولا هي غيره، وقال قائلون: كل صفة لا يقال هي الأخرى ولا يقال هي غيرها ولم يقولوا: لا هي الأخرى ولا غيرها"[١] .

في حقيقة الأمر قد ذكر (الشيخ الأشعري) قولين وليس ثلاثة، فالقول الأول: يثبت فيه قول بعضهم بتغاير الصفات مع بعضها البعض، وإن كانت غير الباري، والقول الثاني: يتحدث فيه عن علاقة الذات بالصفات عند البعض، وهو يعتبر خارج السياق، أما القول الثالث: فقد أثبت فيه نفي بعضهم إثبات المغايرة أو العينية، وعلى هذا تكون الأقوال اثنين وليس ثلاثة.

تفصيل الآراء في المسألة

قبل أن نعرض الآراء في المسألة جدير بالذكر أن نشير إلى نص ذكره (التفتازاني) بيّن فيه أن المسألة ليست محل اتفاق بين أئمة المتكلمين، وإن كان هو نفى أن يكون هناك نزاع بين المتكلمين من أهل السنة والجماعة في كثرة الصفات وتعددها سواء كانت تلك الصفات متغايرة أو غير متغايرة، إلا أن التغاير بين الصفات من عدمه ليس محسوما بينهم، يقول: "لا يتصور نزاع من أهل السنة والجماعة في كثرة الصفات وتعددها، متغايرة كانت أو غير متغايرة" [٢]، ولكن لا يخفى أن النص وإن كان ينفي تصور المنازعة بين أهل السنة في كثرة الصفات وتعددها؛ لكنه يشير –وإن كان من بعيد– أن مسألة تغاير الصفات فيما

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١٧٠، ١٧١).

(٢) شرح العقائد النسفية ص٣٨ .

بينها من عدمه ليس محل اتفاق، بل تصور المنازعة بين الأئمة قائم، وهو مفهوم من قوله: "متغايرة كانت أو غير متغايرة" .

هذا وقد حكى (الأشعري) مقالة (ابن كُلّاب)[١] –وهو من مثبتة زيادة الصفات على الذات– التي قرر فيها عدم مغايرة الصفات بعضها بعضا، وقد وصفها –الأشعري– بالزعم، بما يوحي عدم موافقته على رأيه، فقال: "وكان يزعم أن صفات البارئ لا تتغاير، وأن العلم لا هو القدرة ولا غيرها، وكذلك كل صفة من صفات الذات لا هي الصفة الأخرى ولا غيرها"[٢]، وعلى هذا يعتبر (ابن كلاب) من أول المتحدثين عن مسألة تغاير الصفات وعدم تغايرها، وهي عنده لا تغاير بينها، حتى وصفها بوصف أشبه بوصف المعتزلة لعلاقة الذات بالصفات نفسها، (فكل صفة من صفات الذات لا هي الصفة الأخرى ولا غيرها) يعني أن العلم لا هو القدرة ولا هو غير القدرة، وأن الإرادة لا هي العلم ولا غير العلم، وكذلك سائر الصفات [٣].

وعلى هذا فإن (ابن كلاب) يرى عدم تغاير الصفات الإلهية فيما بينها، ولم يعبأ بأن هذا قد يؤول إلى قول المعتزلة من نفي صفات الله

---

(١)(٠٠٠ - ٢٤٠ هـ) (٠٠٠ - ٨٥٤ م) عبد الله بن سعيد بن محمد بن كُلَّاب القطان البصري (أبو محمد) محدث، متكلم. له تصانيف في الرد على المعتزلة، منها: كتاب الصفات، كتاب خلق الأفعال، وكتاب الرد على المعتزلة. انظر: طبقات الشافعية (٢/ ٢٩٩)، الأعلام (٤/ ٩٠)، معجم المؤلفين (٦/ ٥٩) .

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ١٧٠).

(٣) والشيء بالشيء يذكر أيضا: أن أصحاب (ابن كلاب) اختلفوا في أسماء الله الحسنى، وكان منهم من قرر فيها نفس ما قرره (ابن كلاب) في مسألة الصفات والذات أيضا، ويحكي (الأشعري) مقالتهم فيقول: "وقال قائلون من أصحاب ابن كلاب: أن أسماء البارئ لا هي البارئ ولا غيره، وقال قائلون من أصحابه: أسماء البارئ لا يقال هي البارئ ولا يقال هي غيره، وامتنعوا من أن يقولوا: لا هي البارئ ولا غيره" مقالات الإسلاميين (١/ ١٧٢).

تعالى؛ لأنه وإن كان يرى أن في إثبات صفات زائدة على الذات ليس إثبات قدماء سوى الله؛ لكنه يرى من جانب آخر إثبات الصفات غير متغايرة فيما بينها.

أضف إلى هذا أن وصف (الشيخ الأشعري) لقول (ابن كلاب) بالزعم يشير إلى أن لا يوافق عليه، وقد يؤخذ من هذا أن (الشيخ) يرى مغايرة الصفات بعضها بعضا.

رأي (القاضي الباقلاني)

يرى (القاضي الباقلاني) أن الصفات مختلفة فيما بينها، وعلل ذلك باختصاص كل صفة بما لا تختص به الأخرى، وذلك من غير التفات إلى وصف الغيرية أصلا [(١)]، ويعلل (السعد التفتازاني) ذلك بأن (القاضي) لا يشترط التلازم بين وجود تخالف أو تماثل ووجود الغيرية [(٢)]، فيفهم من كلام (الباقلاني) أنه قد يكون هناك اختلاف بين الصفات بعضها بعضا، وإن كانت الغيرية منتفية، فلا تلازم بين الأمرين، على حد ما يرى.

رأي (حجة الإسلام الغزالي):

يرى (حجة الإسلام الغزالي) أن الصفات متغايرة فيما بينها، فلا يمكن أن تجتمع الصفات في صفة واحدة، وعلل ذلك بأن معانيها متباينة، وبالتالي فلا يمكن أن يكفي الواحد منها عن سائرها، ويؤسس لذلك بقاعدة كلامية فيقول: "كل اختلاف يرجع إلى تباين الذوات بأنفسها فلا يمكن أن يكفي الواحد منها وينوب عن المختلفات" [(٣)]، وبناءً على هذا: فلا يمكن

(١) انظر: أبكار الأفكار في أصول الدين للآمدي (٣/ ٢٧٤).
(٢) انظر: شرح المقاصد (١/ ٣٢١).
(٣) الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٧٩ .

أن تكفي القدرة عن العلم، ولا العلم عن القدرة، ولا هما عن الإرادة، ولا الإرادة عنهما وهكذا.

وفي موضع آخر [١] عندما كان يتحدث عن المغايرة بين الذات والصفات تبين من كلامه أنه يرى أن الصفات متغايرة فيما بينها، ويؤكد ذلك قوله: "إذا ذكر حد العلم دخل فيه علم الله عز وجل، ولم يدخل فيه قدرته ولا ذاته، والخارج عن الحد كيف لا يكون غير الداخل في الحد؟! وكيف لا يجوز لحاد العلم إذا لم يدخل في حده القدرة أن يعتذر ويقول: لا يضرني خروج القدرة عن الحد؛ لأني حددت العلم والقدرة غير العلم؟" [٢].

وهذا يعني أن المغايرة بين الصفات بعضها بعضا مما لا يكاد أن يكون فيه مرية على حد ما يرى (الغزالي)، ومن جادل في ذلك فلا أكثر من أنه لا يفهم، حتى جادل بلسانه فقط، وليس بما يعتقده في قلبه؛ لأن المفارقة بين الأمرين واضحة لا تخفى على ذي لب، يقول: "فإن معنى لفظ الغير ظاهر؛ لكن عساه –من يرى الصفات نفس الذات– يقول بلسانه ما ينبو عنه عقله، ويكذبه فيه سره، وليس الغرض من المحاجة البرهانية اقتناص الألسنة؛ بل اقتناص العقول، لتعترف باطنا بما هو الحق، أَفْصَحَ عنه باللسان، أو لم يفصح"[٣] .

فإنكار المنكر لا يعدو أن يكون ظاهريا باللفظ، حتى إذا خلا العقل ونفسه –متجردا عن كل مذهبية أو فكرة سابقة– أنكره غاية الإنكار.

(١) انظر: المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى لحجة الإسلام الغزالي ص٣٥، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط/ الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م، الناشر: الجفان والجابي – قبرص.
(٢) المقصد الأسنى ص٣٥ .
(٣) السابق نفسه، نفس الصفحة.

بعض المتكلمين:

ينقل (الآمدي) عن بعض المتكلمين –ممن لم يسمهم– رأيهم في تلك المسألة فيقول: "فمنهم من قال: ليست –أي الصفات– متماثلة ولا مختلفة؛ لأن التماثل والاختلاف بين الشيئين يستدعي المغايرة بينهما، وصفات الرب تعالى غير متغايرة .." [(١)]، وعلى هذا الرأي فإن صفات الله تعالى غير متغايرة فيما بينها، وهي في نفس الوقت ليست متماثلة، وكذلك ليست متخالفة؛ لأن كلا منهما يقتضي المغايرة بين الصفات، وهي ليست متغايرة أصلا.

وفي موضع آخر [(٢)] عندما كان يتحدث عن تعريف الغيرين، وكان التعريف أنهما الموجودان .. عقب على هذا بقوله: "وعلى هذا: بنى الأصحاب امتناع التغاير بين ذات القديم وصفاته، والصفات القديمة بعضها بالنسبة إلى بعض؛ لكونهما وجوديان يمتنع مفارقة البعض منهما للبعض" [(٣)].

وهو نفس الرأي السابق الذي يرى عدم وجود تغاير بين الصفات بعضها بعضا.

ثم يسير (**الآمدي**) في نفس اتجاه (الغزالي) فيقول: "الواجب أن كل ذات قامت بها صفات واجبة زائدة عليها، فالذات غير الصفات، وكذا كل

---

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين (٣/ ٢٧٣)، وانظر نفس الرأي أيضا في شرح المقاصد (١/ ٣٢١).

(٢) انظر: أبكار الأفكار (٣/ ٢٨٧).

(٣) السابق نفسه.

واحد من الصفات غير الأخرى"[١]، فالذي ينظر إلى حقيقة كل واحد والمفهوم منه عند انفراده، فسوف يتبيّن له أنه غير مفهوم الآخر، فمفهوم العلم عند انفراده غير مفهوم القدرة، وهي غير الإرادة، وهي غير العلم وهكذا، فالمفهوم من كلٍّ عند انفراده يختلف عن مفهوم الأخرى، فكيف يقال حينئذ –والمعاني متباينة مختلفة– إنها يمكن رجوعها إلى صفة واحدة؟!

أما (**العلامة التفتازاني**)

فيظهر رأيه عندما كان يتحدث عن شبهة من الشبهات الواردة في المسألة فقال: "قد صرحوا –المتكلمين– بعدم المغايرة بين الصفات"[٢]، وذلك بناءً على أن: الصفات لا يتصور عدمها أصلا، وهو وإن كان يتحدث عن رأي بعض المتكلمين، فإنه في موضع آخر يصرح تصريحا بأن المغايرة بين الصفات وبعضها مما لا نزاع فيه بين المتكلمين أصلا، وهذا التصريح يظهر في معرض تفصيله للمحالات الواردة عندما يكون المذهب أن الصفات نفس الذات، ثم قال على لسان الخصم: "فإن قيل: يكفي في عدم لزوم هذه المحالات كون المفهوم من الذات غير المفهوم من الصفات، وكون المفهوم من كل صفة مغايرا للمفهوم من الأخرى – فقال معقبا– وهذا مما لا نزاع فيه"[٣]، فليس هناك نزاع بين المتكلمين في أن المفهوم من العلم يغاير المفهوم من القدرة، وأن المفهوم من القدرة يغاير المفهوم من الإرادة، وهكذا سائر الصفات المعاني، و(التفتازاني)

(١) غاية المرام في علم الكلام ص١٤٦ .
(٢) شرح العقائد العضدية ص٣٩ .
(٣) شرح المقاصد (٣/ ٥٥).

يعرض هذا الرأي مؤكدا على أنه من المقررات لدى المتكلمين، وهو أحد رؤسائهم بلا ريب.

(**اللقاني برهان الدين**) [1]

في نظمه لجوهرة التوحيد قال (العلامة اللقاني):

متكلم ثم صفات الذات ليست بغير أو بعين الذات

وهذا فيه إشارة إلى منع تغاير الصفات بعضها مع بعض؛ بل إنه قد صرح هو نفسه بهذا عند شرحه للبيت المذكور فقال: "ونحن نمنع تغاير الذات مع الصفات، والصفات بعضها مع بعض؛ فينتفي التعدد"[2]، وذلك لأن التعدد لا يكون بدون التغاير، وبالتالي لا يلزم التكثر والتعدد في الصفات .

وهذا هو الرأي الذي درج عليه المتكلمون من شراح الجوهرة [3].

(١)(... - ١٠٤١ هـ = ... - ١٦٣١ م) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، أبو الإمداد، برهان الدين: فاضل متصوف مصري مالكي. نسبته إلى (لقانة) من البحيرة بمصر. له كتب منها (جوهرة التوحيد)، و (بهجة المحافل في التعريف برواة الشمائل)، و (حاشية على مختصر خليل) و(نشر المآثر فيمن أدركتهم من علماء القرن العاشر). انظر: هدية العارفين (١/ ٣٠)، الأعلام (١/ ٢٨)، معجم المؤلفين (١/ ٢).

(٢) شرح الناظم على جوهرة التوحيد –هداية المريد لجوهرة التوحيد- (١/ ٤١٤).

(٣) انظر شرح عبد السلام اللقاني ابن الناظم في حاشيته على شرح الناظم نفسه بهامش حاشية الأمير ص ١٠٧، وانظر كذلك: حاشية الأمير ص١٠٧، وقارن بما ذكره البيجوري في حاشيته أيضا على جوهرة التوحيد للقاني ص ١٤٠، ١٤١، حققه وعلق عليه: أ.د/ علي جمعة محمد، ط/ الأولى سنة ٢٠٠٢م، دار السلام للطباعة والنشر.

(**السنوسي**) [١]

يتضح رأي (السنوسي) من شرحه للجزائرية[٢] عند قوله:

ولا يقال لها غيرُ مُخالِفَةٍ للذات من جهة الإيهام فامْتَثِلِ

فقال معلقا: "فلا يصح أن نطلق عليها –صفاته– أنها غير ذاته، أو مخالفة لها، كما لا يصح أن يطلق عليها –صفاته– ذلك فيما بينها لما يوهمه لفظ الغير والخلاف من صحة العدم والمفارقة" [٣]، يعني وإن كنا نقطع بأن صفات الله تعالى معان قديمة قائمة بذاته تعالى، وليست عين ذاته، فلا يصح أن نطلق على صفاته أنها غير أو أنها مخالفة، ومثل ذلك أيضا صفاته بما يعني أننا لا يصح أن نطلق عليها أنها عين بعضها أو مخالفة لبعضها فيما بينها؛ وذلك لأن لفظ العين ولفظ الخلاف[٤]، كلاهما يوهم صحة العدم، ويوهم صحة المفارقة.

وقد أشار (السنوسي) إلى أن المنع من إطلاق لفظ الغير إنما هو متفق عليه بين الجمهور، أما المنع من إطلاق لفظ الاختلاف فإنما هو مذهب (الشيخ الأشعري) [٥].

---

(١)(٨٣٢ - ٨٩٥ هـ) (١٤٢٨ - ١٤٩٠ م) محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، التلمساني، الحسني (أبو عبد الله)، محدث، متكلم، منطقي، مقريء، مشارك في بعض العلوم. توفي بتلمسان. من تصانيفه الكثيرة: أم البراهين في العقائد، وحاشية على صحيح مسلم. انظر: إيضاح المكنون (٤/ ١٠٩)، الأعلام (٧/ ١٥٤)، معجم المؤلفين (١٢/ ١٣٢).

(٢) منظومة الجزائرية للشيخ/ أحمد بن عبد الله الزواوي الجزائري، انظر: المنهج السديد في شرح كفاية المريد المسمى بشرح الجزائرية لأبي عبده محمد السنوسي ص ٢٢١، تحقيق: أ/ مصطفى مرزوقي، ط/ سنة ١٩٩٤م، دار الهدى الجزائر.

(٣) المنهج السديد في شرح كفاية المريد المسمى ص٢٢٢.

(٤) الخلافان هما: اللذان يصح اجتماعهما وارتفاعهما. انظر: المنهج السديد في شرح كفاية المريد ص٢٢٢ .

(٥) السابق نفسه نفس الصفحة.

جدير بالذكر:

أن أبا (هاشم) من المعتزلة قال بالأحوال، ولم يثبت الصفات –زائدة على الذات– كسائر أهل مذهبه من المعتزلة، والسؤال هنا هل أثبت التغاير في الأحوال؟

نفى (أبو هاشم) التغاير عن الأحوال، والسبب في ذلك أنه يرى أن التغاير لا يقع إلا على الأشياء والذوات، وبما أن الأحوال ليست أشياء ولا ذوات فهذا يعني أنه لا يقع فيها تغاير أصلا [١].

تعقيب:

يتضح من الآراء السابقة أن بعض المتكلمين أثبت التغاير بين الصفات بعضها بعضا، كما نقلنا عن (الشيخ الأشعري) وكما قرره (الغزالي)، وبعضهم نفي التغاير كما نقلناه عن (السعد) و(اللقاني)، لكن التفصيل بين التغاير في المفهوم والتغاير في الحقيقة لم يكد يظهر، فنقول: لا يسع أحد إنكار التغاير في المفاهيم، ولكن يبقى التغاير في الحقيقة، وعلى هذا فمن قرر التغاير فقد قرر التغاير في المفاهيم بلا شك، ومن نفي التغاير فربما نفى التغاير في الحقيقة، حيث لم يسع أحد إنكار التغاير في المفاهيم.

(١) المعتزلة لزهدي جار الله ص ٧٠، الفرق بين الفرق .

المبحث الرابع

الرأي المختار في مسألة

تغاير الصفات الإلهية فيما بينها.

المبحث الرابع

الرأي المختار في مسألة تغاير الصفات الإلهية فيما بينها.

قد عرضنا فيما قبل آراء بعض أئمة المتكلمين في المسألة، ولكن على الرغم من ذلك فإن آراءهم لم تكن على وتيرة واحدة، بل إن أحدهم رأى رأيا ثم رأى غيره في موضع آخر.

فمن هؤلاء (القاضي الباقلاني) كما ينقل عنه (الشهرستاني) عندما بيّن أن هذه المسألة تعتبر من الطامات، وقد فر (الباقلاني) "منها إلى السمع، وقد استعاذ بمعاذ، والتجأ إلى ملاذ" [(١)] على حد وصف (الشهرستاني).

أي إنه لجأ إلى السمع[(٢)] في كونه يقرر صفات زائدة على الذات، دون النظر إلى كون تلك الصفات متغايرة فيما بينها أو غير متغايرة، بما يعني أن العبرة إنما تكون بإثبات صفات معانيها متغايرة، بغضّ النظر عما سوى ذلك.

ومنهم كذلك (الآمدي) الذي قرر –كما نقلناه عنه سابقا– أنه لا يصح أن تكون الصفات عائدة إلى صفة واحدة؛ لأنها متباينة المعاني، مختلفة المباني، فلا يصح أن تكون راجعة إلى معنى واحد؛ ولكن يبدو أن هذا الرأي لم يقتصر عليه الآمدي، حيث إنه ذهب في موضع آخر إلى التمسك بأهداب النتيجة المترتبة على إثبات الصفات، وهو إثبات العلم

---

(١) نهاية الأقدام ص ١٣٥ .

(٢) فهو في المسألة لم يتعرض لإثبات كون الصفات متغايرة عقلا أو غير متغايرة، فإن المسألة تعتبر من غوامض علم الكلام أصلًا، وبالتالي فإن الباقلاني لم يخض في غمارها وترك للشرع أن يقرر هو أن هناك صفات، وأن معاني تلك الصفات متغايرة، مما لم يمتر فيه أحد.

والقدرة والإرادة وغيرها من سائر الصفات، ولا مشكلة -بعد ذلك- في إثبات كونها متغايرة أم لا، قال: "إذا ثبت القول بكونه محيطا بالموجودات، وعالما بها، ومخصصا لها في وجودها وحدوثها، وثبت له غير ذلك من الكمالات المعبر عنها بالصفات، فهو ما طلبناه، وغاية ما رمناه" [(١)].

وهذا يعني أن: الإلحاح لإثبات كونها متغايرة الذوات، أو متباينة، أو أنها راجعة إلى معنى واحد، ليس مطلوبا على ما يراه (الآمدي)؛ لأنه قد يؤدي في نهاية الأمر إلى خلع ربقة الإسلام من أحد الطرفين للآخر[(٢)].

---

(١) غاية المرام في علم الكلام ص١١٨ .

(٢) أقول هذا لأن:

أولا: الكلنبوي في حاشيته على شرح الدواني على العقائد قال: "فما قاله المصنف في المواقف من أن المعتزلة كفرت في ستة أمور منها: نفي الصفات ففيه نظر" ويتبع نفي الصفات نفي تغايرها مفهوما وحقيقة بالضرورة. (١/٣٠٠)، وانظر كذلك تفصيل رأي المصنف في شرح المواقف (٨/ ٣٧٢).

ثانيا: أن المرجاني في حاشيته على شرح العقائد للجلال الدواني عند قوله: (ليست من الأصول) قال معلقا: إن كان المراد إثبات الصفات على النهج الذي ذهب إليه السلف والعلماء ونفيها على النحو الذي ذهب إليه الحكماء فهو كلام لا شبهة في صحته واستقامته، وإن كان إثبات الصفات زائدة على الذات مغايرة لها، ومتغايرة -الصفات- في أنفسها فهو جعل كمالات الواجب عرضية ضعيفة، فأي بأس أعظم من هذا وأغرق في الضلالة وأعمق في الجهالة، ثم نسب المرجاني إلى بعض العارفين أن من قال بزيادة الصفات على الذات –ومثلها مغايرة الصفات لبعضها البعض- لم يزيدوا على (الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء) إلا بحسن العبارة. أ.هـ بتصرف من الحاشية المذكورة. انظر: (١/ ٣٠٠).

أقول: هذا فيه ما فيه من تشبيه القائلين بالمغايرة باليهود، حتى إنه لم يفرق بين التغاير في المفهوم –وهو لا يحتاج إلى دليل أصلا- والتغاير في الحقيقة، فلا يكاد يكون بين المتكلمين خلاف في المفاهيم، ولكن يخضع الخلاف إلى التغاير الحقيقي من عدمه.

وعلى هذا فالقضية قد يعرض لها التكفير، من أحد الطرفين دون أن يشعر ما يؤول له التكفير من طامات تقع على عاتق الأمة بأسرها.

أخيرًا أود أن أثبت هنا أن البعض: قد ذهب إلى أن المسألة لا تدرك إلا بالكشف، حتى قال في شرح العقائد: "وقد سمعت بعض الأصفياء أنه قال: عندي أن زيادة الصفات وعدم زيادتها وأمثالها –تغاير الصفات فيما بينها أو عدم تغايرها- مما لا يدرك إلا بالكشف" انظر: شرح العقائد (١/ ٣٠٠).

أقول: وهذا الرأي يشبه من لجأ إلى السمع دون أن يفصل في المسألة.

وقد ردَّ كذلك على بعض الاستدلالات التي قرر من خلالها بعض المتكلمين تغاير الصفات فيما بينها، وأتى عليها جميعا، ثم قال معقبا: "وإذا لاحت الحقائق، وظهرت الدقائق، فلا التفات إلى شغب المشنع المتحذلق، فإن ذلك مما لا ينهض دليلا، ولا يشفى غليلا، وهو آخر ما أردناه" [١]، فكأن (الآمدي) يعتبر أن البحث في تلك المسألة مما لا طائل من ورائه، حتى إنه لا يعدو أن يكون تمعق وتحذلق من كلا الجانبين، وكأنه بهذا يشير إلى ما اعتبره البعض من أن النزاع في المسألة لا يزيد عن كونه نزاعا لفظيا.

أضف إلى ذلك أن مسألة تغاير الصفات أو عدم تغايرها فيما بينها من المسائل التي لا تتعلق بها ضرورة اعتقادية، ولا يزيد الواجب على المسلم تجاهها عن أن يثبت الكمالات المختلفة التي قررتها الشريعة الإسلامية، وأيقن بوجوبها العقل، ولا شيء بخلاف ذلك [٢].

وما قد ذكره المتكلمون من أن الصفة ليست عين الذات وليست غير الذات يجري مثله في الصفات بعضها مع بعض، بمعنى أن: الصفة ليست عين الصفة الأخرى وليست غيرها .

وجدير بالذكر أنه ليس نزاع لفظي[٣] كما قد يذهب البعض؛ حيث إن كل منهما يسلم مدعى الآخر [٤]، والحق أنه بحث معنوي؛ لأن النزاع

---

(١) غاية المرام في علم الكلام ص١٢٠. وانظر تعليقات أستاذنا الدكتور/ حسن الشافعي عليه الصفحة نفسها.

(٢) لمزيد من التفصيل لرأي الآمدي انظر: الآمدي وآراؤه الكلامية ص٢٣٢.

(٣) نسب البيجوري في حاشيته على جوهرة التوحيد ذلك الرأي للشمس السمرقندي، ناقلا عنه أنه خلاف لفظي، وعلل ذلك بأن القول بأنها ليست بغير محمول على نفي الغير المنفك، وإن كانت غيرا في المفهوم، والقول بأنها غير محمول على الغير في المفهوم وإن لم تنفك. انظر: ص١٤٠.

(٤) كما ذكره الشيخ عبد الحكيم السيالكوتي في حاشيته على شرح المواقف (٤/ ٥٩)، ضبط وتصحيح: محمود عمر الدمياطي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

في كون الصفات هل هي مغايرة لهوية الموصوف أو لهوية حقائقها المختلفة أم لا، فهو نزاع معنوي بلا شك [١].

ولكن يقرر (صاحب المواقف وشارحه) في نفس سياق الحديث عن مسألة التغاير –والتي تشمل التغاير بين الذات والصفات من جهة والصفات بعضها بعضا من جهة أخرى– أن مراد المتكلمين بـ(لا هو بحسب المفهوم، ولا غيره بحسب الهوية)، بمعنى أن الذات مع الصفات وكذلك الصفات بعضها مع بعض متغايرة بحسب المفهوم، وإن كانت متحدة بحسب الهوية [٢]، ويمكن أن يقال: في العقل اثنان، وفي الواقع واحد.

وفي (شرح العقائد العضدية) تابع (الآمدي) في أن المسألة ليست ذات قيمة كبيرة من ناحية ما قد يتعلق بها تكفير من عدمه، فالمسألة وإن كانت دقيقة لكنها في نفس الوقت من اعتقد فيها أحد الرأيين المخالفين فإنه لا يكفر، فقال: "واعلم أن مسألة زيادة الصفات أو عدم زيادتها ليست من الأصول التي يتعلق بها تكفير أحد الطرفين" [٣].

وإذا كانت المسألة ليست مما يتعلق بها تكفير أحد الطرفين للآخر، فالواجب حينئذ أن نتوقف فيها ونسلم، وهذا ما قد فطن له في (حاشية الجوهرة) فقال: "ولو اختير الوقف في المسألة لكان أنسب من افتراء

---

(١) انظر: شرح المواقف (٤/ ٦٠)، وانظر حاشية حسن جلبي (٤/ ٥٩)، ضبط وتصحيح: محمود عمر الدمياطي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

(٢) انظر: المواقف وشرحه (٤/ ٥٩).

(٣) شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية (١/ ٣٠٠)، ط الأولى سنة ١٣١٦هـ، دار عثمانية استانبول.

الكذب على الله تعالى، وماذا على الشخص إذا لقي ربه جازما بأنه على كل شيء قدير، مقتصرا عليه، مفوضا علم ما وراء ذلك إليه"؟ (١).

تعقيب:

يبدو مما سبق أن الرأي الذي انتهى له في (شرح العقائد) وتتممه في (حاشية الجوهرة) هو الرأي الذي تطمئن إليه النفس، وهو أن المسألة ليست من الأصول، وبالتالي لا يترتب عليها تكفير أحد الطرفين للآخر، وإذا لجأنا إلى التوقف في المسألة فهو الأسلم.

(١) حاشية الأمير على شرح عبد السلام على جوهرة التوحيد ص٨٠، نقلا عن هوامش على العقيدة النظامية ص١٣٦/ ١٣٧.

الخاتمة

بعد أن عرضنا لآراء المتكلمين في مسألة تغاير الصفات أو عدم تغايرها فيما بينها ظهرت عدة نتائج هي:

أولًا: أن مسألة تغاير الصفات أو عدم تغايرها متفرعة عن مسألة أخرى وهي –فرعية كذلك– زيادة الصفات الذات أو عدم زيادتها بين المتكلمين.

ثانياً: أن أغلب آراء المتكلمين على أن هناك تغاير بين الصفات بعضها بعضا من حيث المفهوم.

ثالثاً: أن المتكلمين لم يتفقوا على التغاير من حيث الهوية؛ بل أغلبهم يرفض التغاير من حيث الهوية.

رابعاً: أن المسألة تعتبر من غوامض علم الكلام، حتى أن بعض المتكلمين اعتبر أن الفيصل فيها الكشف وليس البرهان.

خامساً: أنها وإن كانت من دقائق علم الكلام، ومن مسائله الصعبة؛ فإنها لا يتعلق بها تكفير.

سادساً: أن الأسلم فيها التوقف.

مصادر ومراجع البحث

١. الإبانة عن أصول الديانة للشيخ الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ، الناشر: دار الأنصار – القاهرة.
٢. أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد المهدي، ط/ الثانية، سنة٢٠٠٤م، دار الكتب والوثائق القومية المصرية.
٣. إشارات المرام من عبارات الإمام أبى حنيفة النعمان في أصول الدين للشيخ كمال الدين بياضي زاده، خرج أحاديثه ووضع حواشيه: أحمد فريد المزيدي، ط/ الأولى سنة ٢٠٠٧م، دار الكتب العلمية.
٤. الأعلام لخير الدين الزركلي ط/ ٢٠٠٢ م، الخامسة عشر، الناشر: دار العلم للملايين.
٥. الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور/ مصطفى عمران، ط/ الأولى ٢٠٠٩م، دار البصائر.
٦. الآمدي وآراؤه الكلامية للأستاذ الدكتور حسن عبد اللطيف الشافعي، ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م، دار السلام للطباعة والنشر.
٧. الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد لأبي الحسين عبد الرحيم الخياط المعتزلي، تقديم وتحقيق: الدكتور/ نيبرج أستاذ بجامعة أبسالة السويد، ط/ الثانية سنة ١٩٩٣م، مكتبة الدار العربية للكتاب مصر، أوراق شرقية بيروت.
٨. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد البغدادي، عنى بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس

أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

٩. تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة ، ط/ ١٩٩٧م، مطبعة السعادة، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي.

١٠. حاشية الأمير على جوهرة التوحيد للشيخ عبد السلام اللقاني، ط/ مصطفى البابي الحلبي بدون تاريخ .

١١. حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد للقاني، حققه وعلق عليه: أ.د/ علي جمعة محمد، ط/ الأولى سنة ٢٠٠٢م، دار السلام للطباعة والنشر.

١٢. حاشية الشيخ عبد الحكيم السيالكوتي على شرح المواقف، ضبط وتصحيح: محمود عمر الدمياطي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

١٣. حاشية الكلنبوي على شرح الدواني على العقائد، ط الأولى سنة ١٣١٦هـ، دار عثمانية استانبول.

١٤. حاشية المرجاني على شرح العقائد للجلال الدواني ط الأولى سنة ١٣١٦هـ، دار عثمانية استانبول.

١٥. حاشية حسن جلبي على شرح المواقف، ضبط وتصحيح: محمود عمر الدمياطي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

١٦. رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ الثانية، دار المعارف الإسلامية.

١٧. سير أعلام النبلاء للذهبي ط/ ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م الناشر: دار الحديث- القاهرة.

١٨. الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين الجويني، حققه وقدم له: علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار، ط/ أولى سنة ١٩٦٩م، منشأة المعارف إسكندرية.
١٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط/ الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت.
٢٠. شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له: الدكتور/ عبد الكريم عثمان، ط/ الثالثة سنة ١٩٩٦م، الناشر/ مكتبة وهبة.
٢١. شرح الأمير على منظومة شيخه السقاط في التوحيد، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين بالقاهرة، إعداد سعيد أحمد عيد
٢٢. شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية، ط الأولى سنة ١٣١٦هـ، دار عثمانية استانبول.
٢٣. شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: الشيخ الدكتور/ أحمد حجازي السقا، ط/ ١٩٨٨م، مطبعة الكليات الأزهرية.
٢٤. شرح المقاصد للعلامة سعد الدين التفتازاني، قدم له ووضع حواشيه وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، ط/ الأولى سنة ٢٠٠١م، منشورات محمد على بيضون، بيروت – لبنان.
٢٥. شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، ط/ الأولى سنة ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت.

٢٦. شرح الناظم على جوهرة التوحيد "وهو الشرح الصغير المسمى هداية المريد لجوهرة التوحيد" لبرهان الدين اللقاني، وبهامشه عدة حواش أخرى وتقريرات، حققه وضبط حواشيه: مروان حسين عبد الصمد البجاوي، ط/ الأولى ٢٠٠٩م، دار البصائر.طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط/ الثانية، ١٤١٣هـ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٧. طبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى بن المرتضى المهدي لدين اللّه، تحقيق: سُوسَنّة دِيفَلْد – فِلْزَر، ط: ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت.

٢٨. العقيدة النظامية لإمام الحرمين الجويني، ط/ سنة ٢٠٢١م، بمطابع الأزهر الشريف.

٢٩. غاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ حسن عبد اللطيف الشافعي ط/ سنة ٢٠١٠م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

٣٠. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر البغدادي، ط: الثانية، ١٩٧٧م، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت.

٣١. فلسفة المعتزلة (فلاسفة الإسلام الأسبقين) للدكتور/ البير نصري نادر، ط/ الأولى سنة ١٩٦٧م، دار نشر الثقافة.

٣٢. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين لفخر الدين الرازي، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد، ط/ مكتبة الكليات الأزهرية بدون تاريخ.

٣٣. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ.
٣٤. مقالات الإسلاميين للشيخ الأشعري، تحقيق: الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/ الأولى سنة ١٩٥٠م، مكتبة النهضة المصرية.
٣٥. المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى لحجة الإسلام الغزالي، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط/ الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م، الناشر: الجفان والجابي – قبرص.
٣٦. الملل والنحل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط/ سنة ١٤٠٤هـ، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
٣٧. المنقذ من الضلال لحجة الإسلام الغزالي، تحقيق: الدكتور/ عبد الحليم محمود، الناشر: دار الكتب الحديثة، مصر، بدون تاريخ.
٣٨. المنهج السديد في شرح كفاية المريد المسمى بشرح الجزائرية لأبي عبده محمد السنوسي، تحقيق: أ/ مصطفى مرزوقي، ط/ سنة ١٩٩٤م، دار الهدى الجزائر.
٣٩. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، تحقيق: د/ على دحروج، ط/ الأولى سنة ١٩٩٦م، الناشر/ مكتبة لبنان ناشرون بيروت.
٤٠. نهاية الإقدام في علم الكلام لمحمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط/ الأولى /١٤٢٥ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٤١. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد البغدادي، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه/ دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٤٢. هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي القطبان الثالث والرابع الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الفضيل القوصي، ط/ الثانية سنة ١٩٩٧م، دار الطباعة المحمدية.

٤٣. هوامش على العقيدة النظامية "لإمام الحرمين الجويني" للأستاذ الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي، ط/ سنة ٢٠٢١م، بمطابع الأزهر الشريف.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة:	١٩٨١
٢	أسباب اختيار الموضوع	١٩٨٢
٣	مشكلة البحث:	١٩٨٢
٤	منهج البحث:	١٩٨٣
٥	خطة البحث:	١٩٨٣
٦	المبحث الأول: أصل المسألة (زيادة الصفات على الذات أو عدم زيادتها بين أهل السنة والمعتزلة).	١٩٨٥
٧	تمهيد:	١٩٨٧
٨	تفصيل المذاهب:	١٩٨٨
٩	أولا تفصيل رأي المعتزلة:	١٩٨٨
١٠	تعقيب:	١٩٩٢
١١	تعقيب على رأي النظام:	١٩٩٥
١٢	عماد أدلة أدلة المعتزلة	١٩٩٥
١٣	إلزام الأشاعرة للمعتزلة لإثبات زيادة الصفات على الذات:	١٩٩٧
١٤	تعقيب:	٢٠٠٠
١٥	رأي الأشاعرة:	٢٠٠١
١٦	تصوير الأشاعرة لـ "ليست هي هو، وليست هي غيره"	٢٠٠٣
١٧	تعقيب:	٢٠٠٣
١٨	تعقيب آخر:	٢٠٠٤
١٩	تنبيه هام:	٢٠٠٨
٢٠	المبحث الثاني: القول في"الغيرين" ومدى خطورة القول بتغاير الصفات وعدم تغايرها	٢٠٠٩
٢١	تمهيد:	٢٠١١

٢٢	المراد بالغيرين	٢٠١٢
٢٣	تعقيب:	٢٠١٦
م	الموضوع	الصفحة
٢٤	تفصيل المسألة وما يرد عليها من شبهات:	٢٠١٦
٢٥	شبهة وردها:	٢٠١٧
٢٦	تعقيب:	٢٠١٩
٢٧	المبحث الثالث: آراء المتكلمين في تغاير الصفات فيما بينها.	٢٠٢١
٢٨	تمهيد:	٢٠٢٣
٢٩	ظهور المسألة:	٢٠٢٣
٣٠	تفصيل الآراء في المسألة	٢٠٢٤
٣١	جدير بالذكر:	٢٠٣٢
٣٢	تعقيب:	٢٠٣٢
٣٣	المبحث الرابع: الرأي المختار في مسألة تغاير الصفات الإلهية فيما بينها.	٢٠٣٣
٣٤	تعقيب:	٢٠٣٩
٣٥	الخاتمة	٢٠٤٠
٣٦	مصادر ومراجع البحث	٢٠٤١
٣٧	فهرس الموضوعات	٢٠٤٧